

## The Environment Conducive to Terrorism: Explaining Compound Fragility in State, Society, and Geopolitical Interactions

Dr. Taha Ali Ahmed \*

PhD in Political Science, Cairo University, Egypt

\*Email (for reference researcher): [tahaali.tt@gmail.com](mailto:tahaali.tt@gmail.com)

### البيئة الحاضنة للإرهاب: إطار تفسيري للهشاشة المركبة بين الدولة والمجتمع والتفاعلات الجيوسياسية

د. طه علي أحمد حمدة \*

حاصل على الدكتوراة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

Received: 16-03-2026; Accepted: 27-05-2026; Published: 10-06-2026

#### Abstract:

This study examines the concept of the terrorism-supportive environment from a political-sociological perspective, based on the assumption that terrorism does not emerge from a single cause but rather results from the interaction of political, social, identity-based, regional, international, and digital factors. The study aims to analyze the structural determinants that generate violent extremism and to explain how state fragility, societal crises, and geopolitical transformations contribute to the reproduction of environments conducive to terrorism.

The study employs a structural-explanatory approach and draws upon the theories of fragile states, relative deprivation, and social disorganization to investigate the relationship between declining political legitimacy, social marginalization, identity-based divisions, regional conflicts, and international interventions on the one hand, and the growth of extremist organizations on the other. It also explores the impact of external interventions, proxy wars, the political economy of conflict, and digital globalization on the internationalization of terrorism-supportive environments.

The findings indicate that terrorism-supportive environments emerge from a condition of "compound fragility," in which state weakness intersects with social fragmentation, regional conflicts, international interventions, and digital transformations. Extremist organizations exploit political and security vacuums, identity crises, social exclusion, and transnational networks to sustain their activities and reproduce violence. The study concludes that countering terrorism requires a comprehensive approach that goes beyond traditional security measures and addresses the structural, political, and socio-economic conditions that foster violent extremism.

**Keywords:** Terrorism-Supportive Environment; State Fragility; Violent Extremism; Political Economy of Conflict; Digital Globalization.

#### المخلص

تتناول هذه الدراسة البيئة الحاضنة للإرهاب من منظور سياسي سوسيولوجي، انطلاقاً من فرضية مفادها أن الإرهاب لا ينشأ نتيجة عامل منفرد، بل يمثل نتاجاً لتفاعل مركب بين عوامل سياسية واجتماعية وهوياتية وإقليمية ودولية ورقمية. وتهدف الدراسة إلى تحليل المحددات البنوية المنتجة للتطرف العنيف، وتفسير الكيفية التي تسهم بها هشاشة الدولة وأزمات المجتمع والتحويلات الجيوسياسية في إعادة إنتاج البيئة الحاضنة للإرهاب. اعتمدت الدراسة على المنهج التفسيري البنوي، مستفيدة من مقاربات الدولة الهشة، والحرمان النسبي، والتفكك الاجتماعي، لتحليل العلاقة بين ضعف الشرعية السياسية، والتهميش الاجتماعي، والانقسامات الهوياتية، والصراعات الإقليمية والدولية، وبين تنامي التنظيمات المتطرفة. كما ناقشت أثر التدخلات الخارجية، وحروب الوكالة، والاقتصاد السياسي للصراع، والعولمة الرقمية في تدويل البيئة الحاضنة للإرهاب. وتوصلت الدراسة إلى أن البيئة الحاضنة للإرهاب تتشكل نتيجة حالة من "الهشاشة المركبة" تتداخل فيها هشاشة الدولة مع التفكك المجتمعي والصراعات الإقليمية والتدخلات الدولية والتحويلات الرقمية. كما أظهرت أن التنظيمات المتطرفة تستفيد من الفراغات السياسية والأمنية، ومن أزمات الهوية والتهميش، ومن الشبكات العابرة للحدود، بما يمكنها من الاستمرار وإعادة إنتاج العنف. وتخلص الدراسة إلى أن مواجهة الإرهاب تتطلب تبني مقاربة شاملة تتجاوز المعالجات الأمنية التقليدية، وتعالج الأسباب البنوية والسياسية والاجتماعية المنتجة للتطرف.

**الكلمات المفتاحية:** البيئة الحاضنة للإرهاب، هشاشة الدولة، التطرف، الاقتصاد السياسي للصراع، العولمة الرقمية.

#### مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف، بحيث تحولت هذه الظاهرة إلى أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات على المستويات الأمنية والسياسية والاجتماعية. ولم يعد الإرهاب مجرد نشاط معزول تمارسه جماعات محدودة، بل أصبح ظاهرة عابرة للحدود ترتبط بتحويلات عميقة في بنية النظام الدولي، وأزمات الدولة الوطنية، والتغيرات الاجتماعية

والثقافية المتسارعة، فضلاً عن تأثير الثورة الرقمية وتنامي الفضاءات الافتراضية التي أعادت تشكيل أنماط التعبئة والتجنيد والتأثير الأيديولوجي<sup>1</sup>. وقد برز مفهوم "البيئة الحاضنة للإرهاب" بوصفه أحد المفاهيم المركزية في تفسير تمدد الجماعات المتطرفة وقدرتها على البقاء وإعادة إنتاج نفسها داخل بعض المجتمعات. فالإرهاب لا ينشأ في فراغ، وإنما يتغذى على بيئات سياسية واجتماعية مأزومة تنسم بضعف مؤسسات الدولة، وغياب العدالة الاجتماعية، وتفقم الشعور بالتهميش والإقصاء، وتراجع الثقة في النظام السياسي، إضافة إلى تصاعد الانقسامات الهوياتية والطائفية والإثنية<sup>2</sup>. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة كونها تسعى إلى تحليل البيئة الحاضنة للإرهاب من منظور سياسي سوسيولوجي يدمج بين تحليل بنية الدولة وتحولات المجتمع، بما يسمح بفهم التفاعلات المعقدة التي تؤدي إلى نشوء التطرف العنيف أو توفير شروط انتشاره.

### أولاً: الدراسات المرتبطة بالعوامل السياسية وهشاشة الدولة

ركز هذا الاتجاه على العلاقة بين ضعف الدولة وتصاعد ظاهرة الإرهاب، من خلال تحليل تأثير الأزمات السياسية، وتراجع الشرعية، وفشل المؤسسات الرسمية في إدارة التعددات الاجتماعية والسياسية. ويُعد روبرت روتبيرج من أبرز المنظرين في هذا المجال، إذ يرى أن الدول الفاشلة تُنتج بيئات ملائمة لنشاط الجماعات المسلحة نتيجة ضعف احتكار الدولة للعنف، وتراجع سيادة القانون، وعجز المؤسسات الرسمية عن تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية. كما أن الإرهاب يزدهر في السياقات التي تتآكل فيها السلطة المركزية وتتعمق فيها الانقسامات الداخلية والصراعات المسلحة<sup>3</sup>.

وفي السياق ذاته، توصلت دراسة جيمس بياتر إلى وجود ارتباط وثيق بين ضعف المؤسسات السياسية وارتفاع معدلات الإرهاب العابر للحدود، خاصة في الدول التي تعاني من الحروب الأهلية والانقسامات المجتمعية الحادة<sup>4</sup>. وفي سياق العلاقة بين أزمة الدولة الوطنية وتصاعد البيئات المنتجة للتطرف يرى ميلود بلحاج أن تراجع قدرة الدولة العربية على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، إلى جانب أزمة الشرعية وتآكل المجال العام، أسهم في إنتاج بيئات هشة قابلة للاختراق من قبل الجماعات الراديكالية، خاصة في ظل تصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية<sup>5</sup>.

وفي السياق الإفريقي، تناول عصام عبد الشافي معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء، موضحاً أن هشاشة الحدود، وضعف الدولة المركزية، وتداخل شبكات الجريمة المنظمة مع الجماعات المسلحة، أسهمت في تحويل المنطقة إلى إحدى أكثر البيئات الحاضنة للتطرف والعنف العابر للحدود<sup>6</sup>. كما ناقش عمر عاشور التحولات البنوية للحركات الجهادية، موضحاً أن الإقصاء السياسي والعنف السلطوي وفشل قنوات المشاركة السياسية تمثل عوامل مركزية في إعادة إنتاج التطرف المسلح داخل المجتمعات الهشة<sup>7</sup>. كما تناول علي عبد اللطيف أثر الانهيار المؤسسي والصراعات المسلحة في صعود التنظيمات الإرهابية،

<sup>1</sup> Goddy Jeddy-Agba (2024), Transnational Terrorism And State Fragility, Comparative Study of Counterterrorism Strategies In Sub-Saharan Africa, **Wukari International Studies Journal**, Vol 8, No. 2. See also; Çelikpala, Mitat (ed.) 2026, Emerging Disruptive Technologies In Counterterrorism, (Ankara: Centre of Excellence Defence Against Terrorism (COE-DAT), 2026).

<sup>2</sup> هند فؤاد السيد، البيئة الحاضنة والظروف المهيبة للإرهاب في مصر، *المجلة الجنائية القومية*، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، مجلد 65، عدد 1، مارس 2022)، ص 41.

<sup>3</sup> Robert I. Rotberg, **When States Fail: Causes and Consequences** (Princeton: Princeton University Press, 2010).

<sup>4</sup> James A. Piazza, "Incubators of Terror: Do Failed and Failing States Promote Transnational Terrorism?" **International Studies Quarterly** 52, no. 3 (2008): 469–488.

<sup>5</sup> ميلود بلحاج، الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التنكيك، *المستقبل العربي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 42، عدد 489، نوفمبر 2019)

<sup>6</sup> عصام عبد الشافي، "معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة"، *مجلة السياسة الدولية*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد 195، يناير 2014).

<sup>7</sup> Omar Ashour, **The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements** (London: Routledge, 2009).

موضحًا أن الفراغ الأمني الذي أعقب عام 2011 أتاح للجماعات المتشددة إعادة بناء شبكاتها داخل المجتمع الليبي<sup>1</sup>.

وتكشف هذه الدراسات عن مركزية هشاشة الدولة في تفسير البيئة الحاضنة للإرهاب، إلا أن معظمها ظل أسير المقاربة السياسية والأمنية، دون تعميق كافٍ للأبعاد الاجتماعية والثقافية المنتجة للتطرف.

### ثانياً: الدراسات السوسيولوجية والاجتماعية المفسرة للتطرف

اهتم هذا الاتجاه بتحليل العلاقة بين التفكك الاجتماعي والتهميش والحرمان النسبي وبين تصاعد العنف الراديكالي. ويُعدّ إيميل دوركهايم من أبرز المنظرين الذين أسهموا بصورة غير مباشرة في تفسير التطرف من خلال مفهوم "الأنومي" أو اللامعيارية، الذي يشير إلى ضعف التماسك الاجتماعي وتفكك المرجعيات القيمة داخل المجتمع<sup>2</sup>.

كما قدم روبرت جير من خلال نظرية "الحرمان النسبي" تفسيرًا للعنف السياسي باعتباره نتاجًا للشعور بالظلم والإقصاء أكثر من كونه نتيجة مباشرة للفقر المطلق<sup>3</sup>. وقد تناول ناصر جابي العلاقة بين التهميش الاجتماعي وأزمة المواطنة في المجتمعات العربية، مؤكداً أن ضعف الاندماج الاجتماعي وتآكل الثقة في مؤسسات الدولة أسهما في خلق بيئات نفسية واجتماعية مواتية لانتشار التطرف والعنف السياسي. كما كشفت دراسة حديثة صادرة عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" بعنوان رحلة التحول إلى التطرف في إفريقيا أن الشعور بالظلم، والانتهاكات الأمنية، وغياب العدالة الاجتماعية، تُعد من أبرز العوامل التي تدفع الشباب نحو الانخراط في التنظيمات المتطرفة، خاصة في المناطق الهشة والمهمشة<sup>3</sup>. وفي السياق ذاته، ناقشت أمانى الطويل أثر الفقر وضعف التنمية في تنامي الجماعات المتشددة بمنطقة الساحل والصحراء، موضحة أن هشاشة البنية الاجتماعية وغياب التنمية أسهما في تحويل بعض المناطق إلى فضاءات حاضنة للتطرف والعنف المسلح.

بشكل عام، تؤكد هذه الدراسات أن التطرف يرتبط بأزمات الاندماج الاجتماعي وضعف العدالة الاجتماعية، غير أن بعضها اتجه إلى تفسيرات اقتصادية اختزالية لم تمنح العوامل السياسية والثقافية الوزن التفسيري الكافي.

### التعقيب على الأدبيات السابقة والفجوة البحثية

تكشف الأدبيات السابقة عن وجود ارتباط واضح بين هشاشة الدولة والتفكك الاجتماعي في تفسير البيئة الحاضنة للإرهاب، حيث ركزت الدراسات السياسية على ضعف المؤسسات وتراجع الشرعية واحتكار العنف، باعتبارها عوامل تسهم في إنتاج فراغات أمنية تستفيد منها الجماعات المتطرفة. وفي المقابل، اهتمت الدراسات السوسيولوجية بعوامل التهميش والحرمان النسبي وأزمات الاندماج الاجتماعي بوصفها بيئات مواتية للتطرف والعنف الراديكالي. ومع أهمية هذه المقاربات، فإن كثيرًا منها ظل أسير تفسيرات أحادية؛ إذ اختزلت بعض الدراسات الظاهرة في هشاشة الدولة أو الفقر والتهميش، دون التوسع في تحليل التفاعلات المركبة بين العوامل السياسية والاجتماعية والهوياتية والجيوسياسية والرقمية. كما طغى الطابع الوصفي والأمني على جانب من الأدبيات العربية، مقابل ضعف بناء نماذج تفسيرية تكاملية تفسر ديناميات إعادة إنتاج البيئة الحاضنة للإرهاب في السياقات المعاصرة.

ومن ثم، فإن الفجوة المعرفية التي تنطلق منها هذه الدراسة تتمثل في محاولة تجاوز التفسيرات الأحادية للإرهاب، عبر تبني مقاربة تكاملية تنظر إلى البيئة الحاضنة للتطرف بوصفها نتاجًا لتفاعل مركب بين العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وليس مجرد انعكاس مباشر لفشل الدولة أو الفقر أو التفكك الاجتماعي بمعناه الضيق.

<sup>1</sup> Ali Abdullatif Ahmida, *The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance, Second Edition* (Albany: State University of New York Press, 2011).

<sup>2</sup> Émile Durkheim, *Suicide: A Study in Sociology* (London: Routledge, 2002).

<sup>3</sup> Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (UN: UNDP, 2023). On; <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/rhlt-althwl-aly-alttrf-fy-afryqya-msarat-altjnyd-wfk-alartbat>

## الإطار النظري للدراسة

تنتقل هذه الدراسة من مقارنة نظرية متعددة الأبعاد تستند إلى التكامل بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي والدراسات الأمنية، بهدف تفسير البيئة الحاضنة للإرهاب بوصفها نتاجاً لتفاعل معقد بين العوامل البنوية الداخلية والسياقات الإقليمية والدولية المحيطة. فالإرهاب، وفق هذا التصور، لا يمكن فهمه باعتباره ظاهرة محلية معزولة أو مجرد انحراف أيديولوجي منفصل عن سياقه، بل يمثل تعبيراً عن تفاعلات متشابكة بين هشاشة الدولة، وأزمات المجتمع، والتحويلات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، إضافة إلى توظيف بعض القوى الخارجية للجماعات المسلحة ضمن صراعات النفوذ وإعادة تشكيل التوازنات السياسية. وتفترض الدراسة أن البيئة الحاضنة للإرهاب تتشكل من خلال تداخل عاملين رئيسيين؛ الأول يتمثل في العوامل الموضوعية المحلية المرتبطة بأزمة الدولة الوطنية، والتهميش الاجتماعي، والانقسامات الهوياتية، وضعف التنمية والاندماج السياسي. أما الثاني فيتعلق بالسياق الإقليمي والدولي الذي قد يسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعادة إنتاج الإرهاب، سواء عبر التدخلات العسكرية، أو سياسات الاستقطاب الإقليمي، أو توظيف الجماعات المسلحة ضمن استراتيجيات الصراع والنفوذ الجيوسياسي. ففي السياق المحلي الداخلي، ترتبط البيئة الحاضنة للإرهاب ترتبط بمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، مثل ضعف الشرعية السياسية، وفساد المؤسسات، وتراجع كفاءة الدولة في تحقيق الأمن والتنمية والعدالة الاجتماعية. كما تتجلى هذه البيئة في تصاعد معدلات الفقر والبطالة والتهميش، واتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع، فضلاً عن الأزمات الهوياتية والانقسامات الطائفية والإثنية والمناطقية. وتشير هذه العوامل إلى أن هشاشة البنية الداخلية للدولة تمثل نقطة الانطلاق الأساسية التي تسمح للجماعات المتطرفة بالتغلغل داخل المجتمع واستثمار مشاعر الغضب أو الإقصاء أو فقدان الثقة بالمؤسسات الرسمية.

## أولاً: المقاربة البنوية

تُعد المقاربة البنوية من أبرز المداخل النظرية المستخدمة في تفسير ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف، حيث تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن الإرهاب لا يمثل فعلاً معزولاً أو ناتجاً فقط عن دوافع فردية أو عقائدية، بل يرتبط بالبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن اختلال التوازن داخل الدولة، وضعف المؤسسات السياسية، وتراجع القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية، يؤدي إلى إنتاج بيئات قابلة لاحتضان التطرف والعنف السياسي<sup>1</sup>. وفي هذا السياق، يصبح الإرهاب انعكاساً لأزمة بنوية تعكس اختلال العلاقة بين السلطة والمجتمع أكثر من كونه مجرد انحراف فردي أو أيديولوجي.

## ثانياً: نظرية الحرمان النسبي

تُعد نظرية الحرمان النسبي، التي طوّرها تيد روبرت غير، من أهم النظريات المستخدمة في تفسير العنف السياسي والتطرف. وتنطلق هذه النظرية من فكرة مركزية مفادها أن الشعور بالظلم أو الإقصاء أو غياب العدالة يمثل عاملاً رئيسياً في دفع الأفراد والجماعات نحو الاحتجاج أو العنف السياسي<sup>2</sup>. وتفترض هذه النظرية أن التطرف لا يرتبط بالفقر المطلق بقدر ارتباطه بالإحساس بوجود فجوة بين ما يتوقعه الأفراد أو الجماعات من حقوق وفرص ومكانة اجتماعية، وبين ما يحصلون عليه فعلياً داخل المجتمع. وكلما اتسعت هذه الفجوة، تصاعدت مشاعر الإحباط والاحتقان والغضب الاجتماعي، بما يزيد من احتمالات الانخراط في الحركات المتطرفة أو تبني العنف السياسي بوصفه أداة للتغيير أو التعبير عن الرفض<sup>3</sup>. ورغم الأهمية التفسيرية لنظرية الحرمان النسبي في فهم العلاقة بين الشعور بالظلم وتصاعد العنف السياسي، فإن اختزال التطرف في البعد الاقتصادي أو النفسي وحده يظل غير كافٍ لتفسير الظاهرة في السياقات المعاصرة. فبعض الجماعات المتطرفة نشأت أيضاً داخل بيئات لا تعاني بالضرورة من الفقر المطلق، بل من أزمات تمثيل سياسي، وصراعات هوياتية، وتحويلات جيوسياسية معقدة. كما أن النظرية لا

<sup>1</sup> Bruce Hoffman, *Inside Terrorism*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press, 2006), 35–56.

<sup>2</sup> Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton: Princeton University Press, 1970), 24–37.

<sup>3</sup> Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton: Princeton University Press, 1970), 24–37.

تفسر بصورة كافية أثر التفاعلات الإقليمية والدولية والفضاءات الرقمية في إعادة إنتاج التطرف العنيف عبر الحدود.<sup>1</sup>

### ثالثاً: نظرية التفكك الاجتماعي

ترتبط نظرية التفكك الاجتماعي بأعمال إميل دوركايم، خاصة مفهوم "الأنومي" أو "اللامعيارية"، الذي يشير إلى حالة ضعف التماسك الاجتماعي وتراجع المنظومة القيمية داخل المجتمع. ويرى دوركايم أن المجتمعات التي تعاني من انهيار الروابط الاجتماعية وفقدان المرجعيات المشتركة تصبح أكثر عرضة لانتشار الانحراف والعنف والصراعات الاجتماعية<sup>2</sup>. وفي سياق دراسة الإرهاب، تُستخدم هذه النظرية لتفسير العلاقة بين التفكك المجتمعي وصعود الحركات المتطرفة، حيث يؤدي ضعف الاندماج الاجتماعي وتراجع دور مؤسسات التنشئة التقليدية، مثل الأسرة والتعليم والمؤسسات الدينية، إلى خلق حالة من الفراغ القيمي والاعتزاز الاجتماعي، تجعل بعض الأفراد أكثر قابلية لتبني الخطابات الراديكالية<sup>3</sup>. كما تسهم الانقسامات الطائفية والإثنية والثقافية في إضعاف الهوية الوطنية الجامعة، بما يسمح للجماعات المتطرفة بإعادة بناء هويات بديلة قائمة على العنف أو الإقصاء أو الانغلاق الأيديولوجي. وفي هذا الإطار، تصبح التنظيمات المتشددة قادرة على توظيف الشعور بالاغتراب وفقدان الانتماء لبناء شبكات تضامن بديلة توفر للأفراد الإحساس بالهوية والمعنى والاندماج<sup>4</sup>.

### رابعاً: مقارنة الدولة الهشة

تنطلق هذه المقاربة من فرضية أن ضعف الدولة يمثل أحد أهم العوامل المفسرة لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف، حيث تؤدي هشاشة المؤسسات السياسية والأمنية والقانونية إلى خلق مساحات خارجة عن السيطرة الرسمية تسمح للجماعات المسلحة بإعادة التموضع والانتشار<sup>5</sup>. ويرى روبرت روتبرغ أن الدول الهشة أو الفاشلة تتميز بتراجع احتكار العنف المشروع، وضعف سيادة القانون، وغياب التنمية والخدمات الأساسية، الأمر الذي يخلق بيئات مناسبة لنشاط الجماعات المتطرفة. كما تؤدي الصراعات الداخلية والحروب الأهلية إلى تفكك البنية المؤسسية للدولة وظهور شبكات موازية للسلطة، بما يسمح بانتشار الجماعات المسلحة وتوسعها داخل المجتمع<sup>6</sup>. كما تؤكد هذه المقاربة أن الإرهاب لا ينمو فقط نتيجة للعوامل الداخلية، بل يتأثر أيضاً بالتدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية التي تؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوة داخل الدولة، وإضعاف مؤسساتها، وتوسيع الفضاءات الهشة القابلة لاختراق الجماعات المتشددة. ومن خلال هذه المقاربات النظرية، تسعى الدراسة إلى بناء إطار تحليلي تكاملي يربط بين هشاشة الدولة، والتهميش الاجتماعي، والتفكك المجتمعي، وأزمة الهوية، والتحول الثقافي والرقمي، لفهم الكيفية التي تتشكل بها البيئة الحاضنة للإرهاب في السياقات المعاصرة.

### تحديد المفاهيم الأساسية

تنطلق الدراسة من تحديد مفاهيمي للبيئة الحاضنة للإرهاب بوصفها مجموعة الظروف والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسهم في خلق سياق يسمح بنشوء الجماعات المتطرفة أو انتشارها أو إعادة إنتاجها داخل المجتمع. وتستخدم الدراسة مفهوم البيئة الحاضنة للإرهاب بصورة إجرائية للدلالة

<sup>1</sup> Clark McCauley and Sophia Moskalenko, Friction: How Radicalization Happens to Them and Us (New York: Oxford University Press, 2011), 83–109.

<sup>2</sup> Émile Durkheim, The Division of Labor in Society, trans. W. D. Halls (New York: Free Press, 1984), 241–276.

<sup>3</sup> Robert K. Merton, Social Theory and Social Structure (New York: Free Press, 1968), 185–214.

<sup>4</sup> Olivier Roy, Globalized Islam: The Search for a New Ummah (New York: Columbia University Press, 2004), 45–67.

<sup>5</sup> Robert I. Rotberg, When States Fail: Causes and Consequences (Princeton: Princeton University Press, 2004), 1–49.

<sup>6</sup> Ibid., 5–9.

على السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية والجيو سياسية التي تتوافر فيها ظروف تسمح بنشوء التنظيمات المتطرفة أو انتشارها أو إعادة إنتاجها داخل المجتمع.

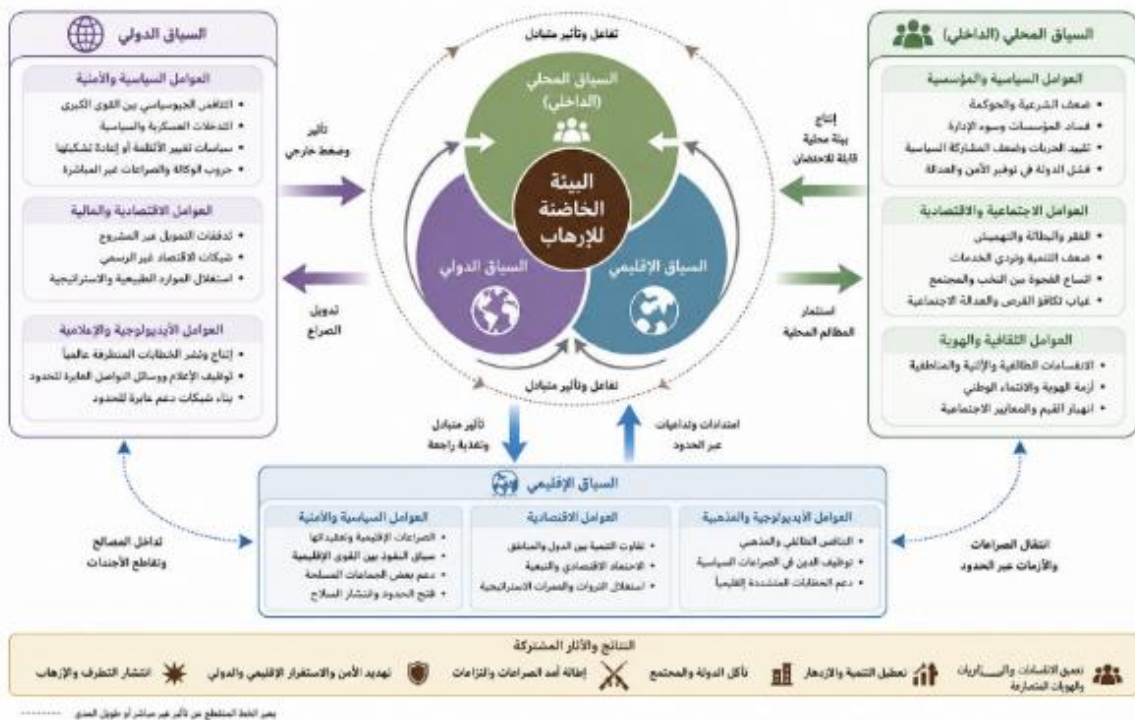
وتميزت الدراسة بين مفهوم "البيئة الحاضنة للإرهاب" وبين عدد من المفاهيم المتقاربة، فالتطرف يشير إلى تبني أفكار أو مواقف متشددة تتجاوز النسق السياسي أو الاجتماعي السائد، في حين أن الراديكالية تعبر عن السعي إلى إحداث تغيير جذري في البنية السياسية أو الاجتماعية، دون أن يرتبط ذلك بالضرورة باستخدام العنف. أما الإرهاب، فيشير إلى توظيف العنف المنظم أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية. وبالمقابل، فإن البيئة الحاضنة للإرهاب لا تعني التنظيمات المتطرفة ذاتها، بل تشير إلى السياق البيئي والسياسي والاجتماعي الذي يسمح بظهور هذه التنظيمات أو يوفر ظروفاً تساعد على انتشارها واستمرارها. كما تميزت الدراسة بين مفهوم "البيئة الحاضنة للإرهاب" ومفهوم "الدولة الهشة"، إذ تمثل هشاشة الدولة أحد العوامل المنتجة للبيئة الحاضنة، لكنها لا تختزلها بالكامل. فقد تنشأ البيئات الحاضنة أيضاً نتيجة التهميش الاجتماعي، والانقسامات الهوياتية، والتدخلات الخارجية، والتحول الرقمي، حتى في بعض الدول التي لا تعاني من الانهيار الكامل لمؤسساتها الرسمية.

### النموذج التفسيري للدراسة

تنطلق الدراسة من نموذج تفسيري تكاملي يفترض أن البيئة الحاضنة للإرهاب لا تنتج عن عامل مفرد أو سبب أحادي، بل تتشكل نتيجة تفاعل ديناميكي بين مستويات متعددة من الهشاشة السياسية والاجتماعية والهوياتية والجيو سياسية والرقمية. ووفقاً لهذا النموذج، فإن ضعف شرعية الدولة، وتراجع كفاءة المؤسسات، واتساع التهميش الاجتماعي، وتساعد الانقسامات الطائفية والإثنية، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية والتحول الرقمي العابرة للحدود، تؤدي مجتمعة إلى خلق بيئات قابلة لاحتضان التطرف العنيف وإعادة إنتاجه بصورة مستمرة. ويؤكد النموذج كذلك أن البيئة الحاضنة للإرهاب تتسم بطبيعة ديناميكية قائمة على "التغذية الراجعة"، حيث لا يقتصر الإرهاب على كونه نتيجة للهشاشة السياسية والاجتماعية، بل يتحول بدوره إلى عامل يسهم في تعميق هشاشة الدولة والمجتمع، من خلال إضعاف الاستقرار، وتوسيع الانقسامات الداخلية، وإعادة إنتاج العنف والصراعات الممتدة.

### النموذج التفسيري للهشاشة المركبة والبيئة الحاضنة للإرهاب

شكل توضيحي: العلاقة المتداخلة بين السياق المحلي والإقليمي والدولي في تشكل البيئة الحاضنة للإرهاب



الشكل من إعداد الباحث

يوضح هذا التفسيري للدراسة أن البيئة الحاضنة للإرهاب تتشكل من تفاعل مركب بين مستويات الهشاشة الداخلية والإقليمية والدولية والرقمية، ضمن عملية مستمرة من التأثير المتبادل وإعادة إنتاج العنف. كما يبين النموذج أن التطرف العنيف لا ينمو فقط نتيجة العوامل المحلية، بل يتأثر أيضاً بالسياقات الجيوسياسية والتحولات الرقمية العابرة للحدود، بما يجعل البيئة الحاضنة للإرهاب ظاهرة مركبة تتجاوز التفسيرات الأمنية التقليدية أو المقاربات الأحادية للإرهاب.

## الإطار المنهجي للدراسة

### أولاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة بصورة رئيسة على المنهج التفسيري البنوي لتحليل العلاقة بين هشاشة الدولة والبيئة الحاضنة للإرهاب، بوصف التطرف العنيف نتاجاً لتفاعل مركب بين اختلالات البنية السياسية والاجتماعية والتحولات الإقليمية والدولية. وتتمثل وحدة التحليل في البيئة السياسية والاجتماعية المنتجة للتطرف العنيف، بما تتضمنه من تفاعلات بين هشاشة الدولة، والتمهيش الاجتماعي، والانقسامات الهوياتية، والتدخلات الإقليمية والدولية، بوصفها البنية التفسيرية التي تسمح بفهم تشكل البيئة الحاضنة للإرهاب وإعادة إنتاجها في السياقات الهشة.

### ثانياً: أدوات الدراسة وآليات التحليل

توظف الدراسة مجموعة من الأدوات التحليلية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع، وتتمثل أبرزها في:

- (1) **التحليل البنوي:** تستخدم الدراسة التحليل البنوي لفهم العلاقة بين هشاشة الدولة، وضعف المؤسسات، والتمهيش الاجتماعي، والانقسامات الهوياتية، وبين قابلية بعض البيئات لاحتضان التنظيمات المتطرفة.

- (2) **التحليل المقارن:** تستفيد الدراسة من المنهج المقارن في تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين البيئات الحاضنة للإرهاب في بعض السياقات العربية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بتأثير التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية في إعادة إنتاج التطرف.

- (3) **تحليل السياق الجيوسياسي:** تركز الدراسة على تحليل البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بظاهرة الإرهاب، من خلال دراسة تأثير التنافسات الجيوسياسية، والحروب بالوكالة، والتدخلات العسكرية، والتحولات المرتبطة بالنظام الدولي في إنتاج البيئات الهشة أو دعم الفاعلين المسلحين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

### ثالثاً: إشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها أن البيئة الحاضنة للإرهاب لا تتشكل نتيجة لعوامل داخلية معزولة، بل عبر تفاعل معقد بين الاختلالات البنوية المحلية والسياقات الإقليمية والدولية المرتبطة بالصراع والنفوذ والتدخل الخارجي. وفي ضوء ذلك، تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل الآتي: **كيف تتشكل البيئة الحاضنة للإرهاب في ظل التفاعل بين العوامل البنوية المحلية والسياقات الإقليمية والدولية، وما أثر هذا التفاعل في إعادة إنتاج التطرف والعنف السياسي؟** ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

- ما أبرز العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية المنتجة للبيئة الحاضنة للإرهاب؟
- كيف تؤثر هشاشة الدولة وضعف الاندماج الوطني في تصاعد التطرف العنيف؟
- ما دور الصراعات الإقليمية والتدخلات الدولية في إعادة تشكيل البيئة الحاضنة للإرهاب؟
- كيف تستفيد الجماعات المتطرفة من التفاعلات العابرة للحدود في بناء شبكات النفوذ والتجنيد؟
- إلى أي مدى تسهم البيئة الرقمية والإعلامية في تدويل الحواضن المتطرفة؟

### رابعاً: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن البيئة الحاضنة للإرهاب تمثل نتاجاً لتفاعل مركب بين هشاشة البنية الداخلية للدولة والمجتمع، وبين التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بالصراع والنفوذ الجيوسياسي.

## خامساً: حدود الدراسة

تركز على تحليل البيئة الحاضنة للإرهاب من منظور سياسي سوسولوجي، مع التركيز على التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في إنتاج التطرف العنيف، وذلك في نطاق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوصفها إحدى أكثر المناطق تأثراً بظاهرة الإرهاب والصراعات العابرة للحدود. وتغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2025، باعتبارها مرحلة شهدت تصاعداً ملحوظاً في هشاشة الدولة الوطنية، وازدياد التدخلات الإقليمية والدولية، واتساع نشاط الجماعات المتطرفة العابرة للحدود.

## المبحث الأول: العوامل المحلية المنتجة للبيئة الحاضنة للإرهاب

لا تتشكل البيئة الحاضنة للإرهاب في فراغ سياسي أو اجتماعي، بل ترتبط بصورة وثيقة بطبيعة البنية الداخلية للدولة والمجتمع، ومدى قدرة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تحقيق الاندماج والاستقرار وإدارة التعددات الداخلية. فالإرهاب، بوصفه ظاهرة سياسية واجتماعية مركبة، غالباً ما ينمو داخل البيئات التي تشهد اختلالاً في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتراجعاً في شرعية السلطة، وتصاعداً في مستويات التهميش والإقصاء والانقسام الاجتماعي<sup>1</sup>. وفي هذا السياق، تشير العديد من الأدبيات إلى أن البيئة الحاضنة للإرهاب ترتبط بمجموعة من العوامل البنوية المتداخلة، تشمل هشاشة الدولة، وضعف المؤسسات، وفشل التنمية، وأزمات الهوية، والتفاوتات الاجتماعية، فضلاً عن تآكل الثقة بالمؤسسات الرسمية<sup>2</sup>. كما أن التنظيمات المتطرفة لا تنشأ بمعزل عن هذه الاختلالات، بل تستفيد منها في بناء شبكات التجنيد والتعبئة، وتقديم نفسها بوصفها بديلاً عن الدولة أو ممثلاً لفئات تشعر بالتهميش أو الحرمان<sup>3</sup>. وفي هذا الإطار، يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز العوامل المحلية المنتجة للبيئة الحاضنة للإرهاب، من خلال التركيز على أزمة الدولة وهشاشة الشرعية السياسية، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، وأزمة الهوية والتفكك المجتمعي، بوصفها محددات أساسية لفهم قابلية بعض المجتمعات لاختراق الجماعات المتطرفة أو احتضانها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

## أولاً. أزمة الدولة وهشاشة الشرعية السياسية

تعد أزمة الدولة الوطنية من أهم العوامل البنوية المرتبطة بتشكيل البيئة الحاضنة للإرهاب، حيث يؤدي ضعف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على إدارة المجال السياسي والاجتماعي إلى خلق فراغات أمنية وسياسية تستفيد منها الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة<sup>4</sup>. حيث ترتبط هشاشة الدولة عادة بتآكل الشرعية السياسية، وضعف احتكار العنف المشروع، وفشل مؤسسات الحكم في تحقيق التنمية والعدالة والاستقرار<sup>5</sup>، ذلك أن الجماعات المتطرفة تنشط بصورة أكبر في البيئات التي تعاني من ضعف الثقة بالمؤسسات الرسمية، وتراجع المشاركة السياسية، وغياب التمثيل العادل للفئات الاجتماعية المختلفة. فكلما

<sup>1</sup> عبد اللطيف العابد، مغتربو الداخل – الفئات الهامشية، تشخيص، نماذج ومعالجة، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، (الجزائر: مجلد 8، عدد4، ديسمبر 2024)، ص ص 23 – 25.

<sup>2</sup> الملاحظ في غالبية الأدبيات أن البيئات التي تعاني من الهشاشة السياسية والاجتماعية، وضعف الثقة بالمؤسسات، والتهميش والإقصاء، تُعد أكثر قابلية لانتشار التطرف والإرهاب، إذ تستثمر الجماعات المتشددة مظاهر الظلم الاجتماعي والأزمات البنوية في عمليات التجنيد والتعبئة الأيديولوجية، كما أن تزايد الهشاشة السياسية والمجتمعية يرتبط مباشرة بتصاعد العنف والتطرف في العديد من الدول الهشة. انظر: UNDP, Preventing violent Extremism Through Promoting Inclusive Development, Tolerance, and

Respect Diversity: A development response to addressing radicalization and violent extremism, 2016  
<sup>3</sup> جابر عماد، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الصورة الذهنية للتنظيمات المتطرفة لدى الشباب، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، (الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، المجلد 5، عدد 3، 2018)، ص 95. وانظر أيضاً: بدير محمد، آليات توظيف التنظيمات المتطرفة للسميوطيقا، مجلة الفكر الشرطي، (القيادة العامة لشركة الشارقة – مركز بحوث الشرطة، مجلد 31، عدد 123، أكتوبر 2022)، ص 87-136.

<sup>4</sup> محمد أمزيان، أزمة الدولة الوطنية: الإكراهات الدولية والسيادة المنقوصة، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، (بيروت: مركز جيل البحث العلمي، عدد 25، ديسمبر 2019)، ص 29.

<sup>5</sup> معن أحمد فوزي، ديناميات هشاشة الدول العربية: تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مسار الهشاشة (2006 – 2024)، سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، عدد 78، مجلد 14، يناير 2026)، ص 102.

ازدادت الهوة بين الدولة والمجتمع، ارتفعت احتمالات ظهور الفاعلين المسلحين بوصفهم بدائل موازية للسلطة الرسمية أو أدوات احتجاج عنيف ضد النظام القائم<sup>1</sup>. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى النموذج العراقي بعد عام 2003 كمؤشر يعكس العلاقة بين هشاشة الدولة وصعود التنظيمات المتطرفة. فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة وتفكيك الأجهزة الأمنية والعسكرية، إلى جانب تصاعد الانقسامات الطائفية وتراجع قدرة السلطة المركزية على بسط نفوذها على كامل الأراضي العراقية، إلى خلق فراغ أمني وسياسي استغلته الجماعات المسلحة لإعادة تنظيم صفوفها وتوسيع نطاق نشاطها. فقد تمكن تنظيم "القاعدة في العراق" من ترسيخ وجوده في عدد من المحافظات مستفيداً من حالة الاضطراب المؤسسي وضعف الثقة بين قطاعات من المجتمع والدولة، قبل أن تتطور هذه البيئة لاحقاً لتوفر الظروف الملائمة لظهور تنظيم "داعش" وسيطرته على مساحات واسعة من الأراضي العراقية عام 2014. كما تقدم الحالة الليبية بعد عام 2011 مثلاً آخر في هذا الصدد؛ فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة المركزية عقب سقوط نظام معمر القذافي إلى تفكك الأجهزة الأمنية والعسكرية وانتشار الميليشيات المسلحة وتراجع قدرة السلطة الرسمية على احتكار استخدام القوة. كما أسهم الانقسام السياسي والصراع بين الحكومات المتنافسة في إضعاف شرعية الدولة وتعميق حالة الفراغ الأمني في العديد من المناطق، الأمر الذي وفر بيئة ملائمة لنشاط الجماعات الإرهابية. وفي ظل هذا الوضع، تمكنت تنظيمات متطرفة، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية، من توسيع نطاق نفوذها في بعض المدن الليبية، مستفيدة من هشاشة المؤسسات وضعف الرقابة على الحدود وتراجع قدرة الدولة على فرض القانون. وهو يوضح كيف يمكن لأزمة الشرعية السياسية وضعف المؤسسات الرسمية أن يتحوّل إلى عاملين حاسمين في إنتاج بيئة مواتية لنمو الحركات الإرهابية وتوسيع نفوذها داخل المجتمع والدولة.

### ثانياً. تآكل شرعية الدولة وأزمة التمثيل السياسي

تشير الشرعية السياسية إلى قدرة النظام السياسي على اكتساب القبول والاعتراف من المجتمع، سواء عبر المشاركة السياسية أو الكفاءة المؤسسية أو القدرة على تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية<sup>2</sup>، وتحقيق هذه القدرة كما يذهب روبرت ماك إيفر حينما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها، وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقتين وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره<sup>3</sup>. غير أن العديد من الدول، خاصة في مناطق الصراع والهشاشة، تعاني من أزمة شرعية ناتجة عن ضعف المشاركة السياسية، واحتكار السلطة، وتراجع الثقة بالمؤسسات العامة<sup>4</sup>. وفي هذا السياق، يرى ماكس فيبر أن شرعية الدولة تمثل الأساس الذي تستند إليه السلطة السياسية في فرض النظام وتحقيق الاستقرار، وأن تراجع الشرعية يؤدي إلى تصاعد مظاهر العنف والفوضى وتحدي السلطة المركزية، كما أن الأنظمة التي تعجز عن إدارة التنوع السياسي والاجتماعي بصورة عادلة تصبح أكثر عرضة لتصاعد الاحتجاجات والحركات الراديكالية<sup>5</sup>. وتبرز هذه الأزمة بصورة أوضح في البيئات التي تشهد انسداداً سياسياً أو إقصاءً لفئات اجتماعية أو مناطقية معينة، حيث تتحول مشاعر التهميش والحرمان إلى بيئة خصبة لتنامي الخطابات

<sup>1</sup> Bruce Hoffman, *Inside Terrorism*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press, 2006), 35–56.

<sup>2</sup> يصيغها عالم الاجتماع تالكوت بارسونز في الصلة الأولية بين القيم كعناصر داخلية لشخصية الفرد ونماذج العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية، والتي توضح تركيب علاقات المجتمع، وهي وظيفة متعددة الأبعاد يحددها بارسونز في كل من مضمون القيمة نفسها، وطبيعة ورسوخ المبررات المطلوبة، والنمط الترتيب الداخلي للقيم، بالإضافة إلى طبيعة الحالة التي يمكن أن يقبل فيها الفعل بعض أنواع الالتزام التي يتعهد بتنفيذها، كقيم تشكل جزء من النظام الاجتماعي. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، *موسوعة السياسة*، ج 3، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص 451.

<sup>3</sup> ثامر كامل محمد الخزرجي، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة*، (الأردن: دار المجدلوي للنشر والتوزيع، 2024)، ص 177.

<sup>4</sup> Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968), 1–24.

<sup>5</sup> Max Weber, *From Max Weber: Essays in Sociology*, H. H. Gerth & C. Wright Mills (trans. & eds.) (New York: Oxford University Press, 1946), pp. 77-128.

المتشددة، لاسيما وأن الجماعات المتطرفة عادة ما تستفيد من ضعف الثقة بالدولة لتقديم نفسها بوصفها قوة بديلة قادرة على تحقيق العدالة أو الدفاع عن "الهوية المهددة"<sup>1</sup>.

وفي هذا الصدد تبرز الحالة السورية؛ حيث أدى اتساع الفجوة بين الدولة وقطاعات من المجتمع منذ عام 2011، وتراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية، وانسداد قنوات المشاركة السياسية، إلى خلق بيئة مواتية استغللتها التنظيمات المتطرفة لتوسيع نفوذها وتقديم نفسها بوصفها بديلاً عن السلطة القائمة أو ممثلاً للفئات التي شعرت بالتهميش والإقصاء. وفي السياق ذاته، تكشف تجربة شمال نيجيريا حيث أسهمت عقود من التهميش السياسي وضعف التنمية وتراجع فعالية مؤسسات الدولة في تعزيز مشاعر الحرمان لدى قطاعات واسعة من السكان، الأمر الذي وفر أرضية اجتماعية استثمرتها جماعة بوكو حرام في تجنيد الأنصار وتوسيع نشاطها. وعلى الرغم من اختلاف السياقات التاريخية والسياسية بين سوريا ونيجيريا، فإن الحالتين تبرزان نمطاً مشتركاً يتمثل في أن ضعف الشرعية السياسية وتراجع قدرة الدولة على تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية وإدماجها في المجال العام يسهمان في إنتاج بيئات حاضنة للتطرف، حيث تجد الجماعات الراديكالية فرصة لتوظيف مشاعر التهميش وفقدان الثقة بالدولة في بناء قواعدها الاجتماعية وتعزيز حضورها داخل المجتمعات المحلية.

### ثالثاً: ضعف احتكار العنف المشروع

يُعد احتكار الدولة للعنف المشروع من أهم مقومات الدولة الحديثة، غير أن هذا الاحتكار يتعرض للتآكل في البيئات التي تشهد صراعات داخلية أو انهياراً مؤسسياً أو انتشاراً للمليشيات والجماعات المسلحة<sup>2</sup>. حيث يؤدي ضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية إلى ظهور فاعلين مسلحين خارج إطار الدولة، بما يفتح المجال أمام التنظيمات المتطرفة لإعادة التموضع والانتشار، كما أن تعدد مراكز القوة داخل الدولة يسهم في تفكيك السلطة المركزية، ويحول بعض المناطق إلى فضاءات خارجة عن السيطرة الرسمية، تصبح بيئات مناسبة لنشاط الجماعات الإرهابية<sup>3</sup>. وفي هذا السياق، يعدد مارتن غريفت عوامل هشاشة الدولة بالمنطقة العربية في كل من الصراعات العربية والدينية أو الطائفية التي تحدث انقسامات عميقة في المجتمع وتضعف قدرة الدولة على الوحدة والتماسك، واستشراء الفساد الذي يضعف الأداء المؤسساتي لأجهزة الدولة ويعوق قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وعدم الاستقرار السياسي الذي يعصف بمؤسسات الدولة، والتدخلات الخارجية التي تؤثر سلبياً في فاعلية الدولة وقدرتها على إدارة شؤونها<sup>4</sup>.

وهنا يمكن الإشارة إلى ما تعرضت له الدولة الليبية عقب عام 2011 حيث انهيار مؤسسات الدولة إلى انتشار المليشيات المسلحة وتعدد مراكز القوة العسكرية والسياسية، الأمر الذي أضعف قدرة السلطة المركزية على بسط سيطرتها على كامل الأراضي الليبية. وقد أوجد هذا الوضع فراغات أمنية استغللتها التنظيمات المتطرفة، وفي مقدمتها تنظيم "داعش"، لإعادة بناء شبكاتها وتوسيع نشاطها في عدد من المناطق الليبية. وبالمثل، تعكس التجربة الصومالية مظاهر أكثر استدامة لضعف احتكار العنف المشروع، حيث أسهم انهيار الدولة المركزية منذ مطلع التسعينيات في بروز فاعلين مسلحين متعددين خارج إطار السلطة الرسمية، الأمر الذي وفر بيئة ملائمة لصعود حركة الشباب المجاهدين وتوسع نفوذها في العديد من المناطق. وتكشف الحالتان، رغم اختلاف السياقات السياسية والتاريخية، أن غياب السيطرة الحصرية للدولة على أدوات القوة، وتعدد مراكز النفوذ المسلح، وتراجع فاعلية المؤسسات الأمنية، كلها عوامل تسهم في خلق فضاءات خارجة عن السلطة الرسمية تستطيع الجماعات المتطرفة استغلالها لتعزيز وجودها وتوسيع نطاق عملياتها، بما يؤكد الارتباط الوثيق بين ضعف احتكار العنف المشروع وتصاعد التهديدات الإرهابية.

<sup>1</sup> محمد نور الدين، الهوية المهددة، مجلة شؤون الأوسط (لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد 109، شتاء 2003)، ص ص 2-4.

<sup>2</sup> Charles Tilly, Coercion, Capital, and European States (Cambridge, MA: Blackwell, 1992), 67-95.

<sup>3</sup> متوكل دقاش، تفكك الدولة في السودان: دراسة في الأسباب والعوامل (1821 - 2025)، سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، عدد 76، مجلد 13، سبتمبر 2025)، ص 35.

<sup>4</sup> مارتن غريفت وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 218.

## رابعاً: الفساد وفشل الحوكمة

يرتبط الفساد المؤسسي وضعف الحوكمة بصورة مباشرة بتآكل شرعية الدولة وتراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية، فحين تتحول مؤسسات الدولة إلى أدوات للزبانية<sup>1</sup> أو الاحتكار أو إعادة توزيع الامتيازات على أسس غير عادلة، تتصاعد مشاعر الإقصاء والاحتقان الاجتماعي، بما يؤدي إلى إضعاف الانتماء الوطني وتعزيز النزعات الاحتجاجية والراديكالية<sup>2</sup>. كما يؤدي ضعف الحوكمة إلى تراجع كفاءة الدولة في تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية، خاصة في المناطق الطرفية أو المهمشة، وهو ما تستثمره الجماعات المتطرفة في بناء شبكات نفوذ اجتماعي أو اقتصادي بديلة عن الدولة. وبحسب فابريس بلانش فإن "الأعم الأغلب من "الجهاديين" كانوا من المهاجرين الذين يعيشون حالة الفقر والتهيش، ويعانون من فقدان الهوية في ظل المجتمعات المستضيفة لهم. ويصنفهم بلانش إلى فئات ثلاث: تتمثل الأولى في فئة المهمشين من الذين أخفقوا في التعليم وفشلوا مهنيًا فتوجهوا للجهاد، باحثين عن مغامرة ما للتعويض عن فقدانهم لكرامتهم فيتمقص الواحد منهم شخصية العنف المدمر ما أن يصل إلى أراضي القتال. وتتمثل الفئة الثانية في المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين الخامس عشر والعشرين سنة، من الذين يسهل التأثير عليهم، وإقناعهم إنهم يسدون خدمة إنقاذية للعالم. أما الفئة الثالثة فتتمثل في المحبطين من تحقيق العدالة في أوطانهم<sup>3</sup>. وفي بعض الحالات، تتمكن هذه الجماعات من تقديم نفسها بديلاً أكثر قدرة على تحقيق العدالة أو توفير الحماية والخدمات، خاصة في البيئات التي تعاني من الانهيار المؤسسي. ويرتبط ذلك بما يعرف بـ "الفراغ الوظيفي للدولة"؛ حيث يؤدي عجز المؤسسات الرسمية عن توفير الخدمات العامة والأمن والعدالة إلى نشوء فاعلين غير رسميين يسعون لملء هذا الفراغ عبر بناء شبكات موازية للرعاية والحماية والتمويل<sup>4</sup>. وفي هذا السياق، تستثمر الجماعات المتطرفة هشاشة البنية المؤسسية للدولة لتوسيع نفوذها داخل المجتمعات المحلية، ليس فقط من خلال القوة المسلحة، بل أيضاً عبر تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية أو فرض أنماط بديلة من الضبط والتنظيم الاجتماعي. وقد نجحت بعض التنظيمات المسلحة بالفعل في تعزيز حضورها داخل البيئات الهشة عبر توظيف الاقتصاد غير الرسمي، وتقديم المساعدات، واستغلال مشاعر التهميش وفقدان الثقة بالدولة، بما يسمح لها ببناء نوع من "الشرعية البديلة" داخل بعض المجتمعات المحلية<sup>5</sup>.

وفي هذا السياق، استفادت جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا، من واقع التهميش الاجتماعي والفساد الإداري وتداعياته على قطاعات واسعة من السكان، حيث عملت الجماعة على توظيف خطاب ينتقد فساد النخب السياسية وعجز الدولة عن تحقيق العدالة والتنمية، مستقطبةً فئات اجتماعية شعرت بالإقصاء وفقدان الثقة بالمؤسسات الرسمية. والحال نفسه بالنسبة لحركة الشباب في الصومال حيث نشطت في مجال تقديم بعض الخدمات المحلية وفض النزاعات وفرض أنماط بديلة من التنظيم والإدارة، الأمر الذي منحها قدرًا من القبول أو التكيف المجتمعي في بعض المناطق، بما يعكس قدرة الجماعات المتطرفة على استغلال هذه البيئة في بناء شبكات نفوذ اجتماعي واقتصادي وتقديم نفسها بديلاً عن الدولة أو أكثر قدرة على تحقيق العدالة وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

<sup>1</sup> يشير مصطلح الزبانية (أو الزبونية) إلى سلسلة معقدة من الروابط بين الرعاة السياسيين أو الرؤساء وعمالهم أو أتباعهم، وقد اختلف العلماء في وضع تعريف واحد للزبونية وذلك بسبب النطاق الواسع والمتنوع للتبادلات السياسية التي يمكن للمصطلح أن يستوعبها. الموسوعة السياسية، على الرابط: <https://shortlink.uk/1vpZU>

<sup>2</sup> Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century* (Ithaca: Cornell University Press, 2004), 17–39.

<sup>3</sup> شهلاء رضا مهدي، صعود التيارات الجهادية المتشددة: مقارنة تحليلية لعوامل الانتشار، *مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة*، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مجلد 7، عدد 20، أغسطس 2025)، ص 28.

<sup>4</sup> حرز الله محمد لخصر، الأنظمة السياسية العربية وإشكالية العجز الوظيفي: دراسة نقدية من منظور مقارنة الحكم الرشيد، *مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية*، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، عدد 13، السنة 4، فبراير 2022)، ص 80.

<sup>5</sup> Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton: Princeton University Press, 1988), 32–47

## خامساً: الدولة الهشة كبيئة منتجة للعنف

ترتبط هشاشة الدولة عادة بضعف المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية، وبعجز الدولة عن إدارة التعددات الداخلية وتحقيق الاندماج الوطني. وفي هذا الإطار، يرى روبرت روتبرغ أن الدول الهشة تتحول إلى بيئات خصبة للعنف والإرهاب بسبب تراجع قدرتها على احتكار القوة وفرض القانون وتحقيق التنمية<sup>1</sup>. كما تؤدي هشاشة الدولة إلى اتساع الفجوات بين المركز والأطراف، وظهور مناطق خارجة عن السيطرة الرسمية، بما يسمح للجماعات المسلحة بإعادة بناء شبكاتها داخل المجتمعات المحلية. وغالباً ما تتفاقم هذه الهشاشة بفعل التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية التي تسهم في إضعاف البنية المؤسسية للدولة وإعادة إنتاج الانقسام الداخلي.

وفي هذا السياق، لا تقتصر هشاشة الدولة على ضعف القدرات المؤسسية أو الأمنية فحسب، بل يمتد إلى تآكل الثقة بين الدولة والمجتمع، بما يخلق فراغاً سياسياً واجتماعياً تسعى الجماعات المتطرفة إلى ملئه عبر تقديم نفسها بوصفها بديلاً عن الدولة أو ممثلاً للفئات المهمشة. وفي هذا السياق، يشير فرانسيس فوكوياما إلى أن الدولة التي تفشل في تحقيق التوازن بين بناء المؤسسات الفاعلة واكتساب الشرعية المجتمعية تصبح أكثر عرضة للتفكك والعنف الداخلي، لأن غياب الثقة بالمؤسسات يدفع الأفراد والجماعات إلى البحث عن أنماط بديلة للحماية والانتماء<sup>2</sup>. كما يؤكد باري بوزان أن ضعف الدولة لا يرتبط فقط بالبعد العسكري أو الأمني، بل يشمل أيضاً هشاشة الهوية الوطنية وتراجع قدرة الدولة على إنتاج إطار جامع للولاءات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يفتح المجال أمام تصاعد الهويات الفرعية والطائفية والإثنية بوصفها بدائل عن الانتماء الوطني الجامع. ومن ثم، تتحول هشاشة الدولة إلى حالة بنيوية مركبة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بما يجعل البيئة الداخلية أكثر قابلية لاختراق الجماعات الإرهابية وتوظيفها في سياقات الصراع المحلي والإقليمي<sup>3</sup>.

هنا يمكن الإشارة إلى تجربة مالي، حيث أدى ضعف حضور الدولة في المناطق الشمالية، وتراجع قدرتها على إدارة التنوع الإثني والمجالي، إلى ظهور فراغات أمنية ومؤسسية استغلتها الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة لتوسيع نفوذها منذ عام 2012. وقد أسهمت هشاشة المؤسسات الحكومية، واتساع الفجوة التنموية بين المركز والأطراف، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية المتعاقبة، في تحويل أجزاء واسعة من البلاد إلى فضاءات تتنافس فيها الدولة والفاعلون المسلحون على النفوذ والشرعية. وهو ما تؤكد الحالة الأفغانية، حيث أدى ضعف المؤسسات الرسمية واستمرار الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية لعقود طويلة إلى إضعاف قدرة الدولة على فرض سيطرتها الكاملة على أراضيها، مما أتاح المجال أمام الجماعات المتطرفة لإعادة تنظيم صفوفها وتوسيع شبكاتها الاجتماعية والعسكرية.

وعلى ذلك، يمكن القول إن أزمة الدولة وهشاشة الشرعية السياسية تمثلان أحد أهم المحددات البنيوية لتشكيل البيئة الحاضنة للإرهاب، حيث يؤدي ضعف الدولة إلى خلق فراغات سياسية وأمنية واجتماعية تستفيد منها الجماعات المتطرفة في التمدد والتجنيد وإعادة إنتاج العنف.

## المبحث الثاني: التفاعلات الإقليمية وإعادة إنتاج البيئة الحاضنة للإرهاب

لم تعد ظاهرة الإرهاب في السياقات المعاصرة مرتبطة حصراً بالعوامل الداخلية المنتجة للتطرف، بل أصبحت جزءاً من بنية إقليمية معقدة تتداخل فيها الصراعات الجيوسياسية، والتنافس الإقليمية، وحروب الوكالة، والتحويلات الأمنية العابرة للحدود. فالتنظيمات المتطرفة لم تعد تتحرك داخل فضاءات وطنية مغلقة، وإنما أصبحت جزءاً من شبكات إقليمية تستفيد من هشاشة الحدود، وتفكك الدول، وتداخل الأزمات السياسية والأمنية بين دول الجوار<sup>4</sup>. وفي هذا السياق، أسهمت التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال

<sup>1</sup> Rotberg, R. I. (Ed.), *When states fail: Causes and consequences*, (USA: Princeton University Press, 2010).

<sup>2</sup> Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century* (Ithaca: Cornell University Press, 2004), 1–17.

<sup>3</sup> Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991), 97–116.

<sup>4</sup> Bruce Hoffman, *Inside Terrorism*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press, 2006), 35–56.

أفريقيا، خاصة بعد عام 2011، في إعادة تشكيل البيئة الحاضنة للإرهاب على المستوى الإقليمي، حيث أدى التحولات السياسية والاضطرابات الأمنية واتساع التدخلات الخارجية في دول بعض دول المنطقة، إلى خلق فضاءات رخوة تحولت إلى بيئات مناسبة لنشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة. كما أدت الصراعات الإقليمية إلى توظيف بعض الفاعلين المسلحين ضمن استراتيجيات النفوذ والصراع غير المباشر، بما ساهم في إعادة إنتاج الإرهاب وإطالة أمده داخل عدد من مناطق النزاع<sup>1</sup>. لذلك، يرى الباحث أن تحليل العلاقة بين التفاعلات الإقليمية وإعادة إنتاج البيئة الحاضنة للإرهاب قد أضحى ضرورة تفرض نفسها من خلال التركيز على أثر الصراعات الإقليمية، وحروب الوكالة، والحدود الرخوة، والتوظيف الطائفي والهوياتي، في تعزيز قابلية بعض البيئات المحلية لاحتضان الجماعات المتطرفة أو دعمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يسعى إليه الباحث من خلال هذا المحاور التالية:

### أولاً. الصراعات الإقليمية وحروب الوكالة

أصبحت الصراعات الإقليمية أحد أبرز العوامل المفسرة لإعادة إنتاج البيئة الحاضنة للإرهاب في العديد من مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث أدت التنافسات الجيوسياسية بين القوى الإقليمية إلى توسيع نطاق الحروب غير المباشرة، وتوظيف الفاعلين المسلحين ضمن استراتيجيات النفوذ الإقليمي<sup>2</sup>. وفي هذا السياق، يشير مفهوم "حروب الوكالة" إلى نمط من الصراعات تعتمد فيه القوى الإقليمية أو الدولية على جماعات محلية مسلحة لتحقيق أهداف سياسية أو أمنية دون الانخراط المباشر في المواجهة العسكرية. وقد أدى هذا النمط من الصراعات إلى تعقيد البيئة الأمنية في العديد من الدول الهشة، حيث أصبحت الجماعات المسلحة جزءاً من توازنات إقليمية تتجاوز السياق المحلي للصراع<sup>3</sup>. كما أسهمت الحروب الأهلية الممتدة في كل من سوريا وليبيا واليمن في خلق مساحات خارجة عن السيطرة الرسمية، استغلتها التنظيمات المتطرفة لإعادة التموضع وبناء شبكات عابرة للحدود<sup>4</sup>. وفي حالات عديدة استفادت هذه التنظيمات من حالة الانقسام الإقليمي وتعدد الفاعلين الخارجيين للحصول على التمويل أو الدعم اللوجستي أو الملاذات الآمنة، بما سمح لها بتعزيز قدرتها على الاستمرار والتوسع<sup>5</sup>.

بجانب ذلك، فإن التنافس الإقليمي لم يقتصر على البعد العسكري فقط، بل امتد إلى المجال الأيديولوجي والهوياتي، حيث جرى توظيف الخطابات الطائفية والمذهبية في تعبئة الجماعات المسلحة وإعادة تشكيل الولاءات السياسية والاجتماعية داخل مناطق النزاع.

ولذلك لا يقتصر أثر حروب الوكالة على إطالة أمد الصراعات وإضعاف مؤسسات الدولة فحسب، بل يمتد إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المتأثرة بالنزاع. فمع استمرار التدخلات الخارجية وتعدد الجهات الداعمة للأطراف المحلية، تتراجع فرص بناء سلطة مركزية قادرة على احتكار استخدام القوة، بينما تنمو شبكات الولاء الفرعية المرتبطة بالانتماءات الطائفية أو القبلية أو الإثنية. ولذلك يرى الباحث إن الصراعات غير المباشرة غالباً ما تسهم في تداخل الحدود بين الفاعلين السياسيين والعسكريين والاقتصاديين، بما يخلق بيئة خصبة لاستمرار العنف وتكاثر الجماعات المسلحة حتى بعد انتهاء المواجهات الرئيسية. ولعل ما يؤكد على ذلك ما شهدته منطقة الساحل الإفريقي خلال العقود الأخيرة حيث أدى تداخل المصالح الإقليمية والدولية وتعدد التدخلات العسكرية والأمنية إلى تعقيد المشهد الأمني وإضعاف قدرة

<sup>1</sup> عزمي بشارة، تنظيم الدولة المكنى "داعش" - الجزء الأول: إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2018)، ص172.

<sup>2</sup> Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East* (Manchester: Manchester University Press, 2003), 209–236.

<sup>3</sup> أمجد زين العابدين، نوار خليل، الحرب بالوكالة: قراءة تحليلية في المفهوم والنشأة والتطور، ورقة منشورة ضمن أعمال مؤتمر جانحة كورونا: الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط المنعقد في 14-15 نوفمبر 2020، جامعة صبراتة، ص242.

<sup>4</sup> ويليام مكناتس، الحرب الأهلية السورية: الحالة السياسية والعسكرية، ورقة منشورة ضمن سلسلة أوراق بروكنجز، فبراير 2014،

<https://shortlink.uk/1vq3Q>

<sup>5</sup> Barak Mendelsohn, *The al-Qaeda Franchise: The Expansion of al-Qaeda and Its Consequences* (New York: Oxford University Press, 2016), 55–83.

الدول على فرض سيطرتها الكاملة على أراضيها. وقد أسهم هذا الوضع في خلق فراغات أمنية استغللتها التنظيمات المتطرفة لتوسيع انتشارها عبر الحدود، مستفيدة من هشاشة المؤسسات المحلية وتداخل شبكات التهريب والجريمة المنظمة مع الصراعات المسلحة.

### ثانياً. التنافس الجيوسياسي وإعادة تشكيل البيئة الأمنية

أدى تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية إلى تحويل بعض الدول الهشة إلى ساحات مفتوحة للصراع على النفوذ، حيث أصبحت الجماعات المسلحة جزءاً من معادلات الردع والتوازن الإقليمي. وفي هذا السياق، ترتبط البيئة الحاضنة للإرهاب ليس فقط بضعف الدولة الوطنية، بل أيضاً بتحول المجال الداخلي إلى امتداد لصراعات إقليمية أوسع. كما ساهمت التدخلات الإقليمية في إضعاف مؤسسات الدولة وإعادة إنتاج الانقسامات الداخلية، خاصة في البيئات التي تعاني من هشاشة سياسية أو انقسامات طائفية وإثنية. وفي بعض الحالات، أدى دعم بعض الفاعلين المحليين بالسلاح أو التمويل أو الغطاء السياسي إلى إطالة أمد الصراعات وتعزيز قدرة الجماعات المتطرفة على البقاء. ويشير مارك دوفيلد إلى أن الإرهاب في بعض السياقات لم يعد مجرد تهديد أمني، بل تحول إلى جزء من "الاقتصاد السياسي للصراع"، حيث تتداخل مصالح الجماعات المسلحة مع شبكات التهريب والاقتصاد غير الرسمي والدعم الخارجي، بما يؤدي إلى إعادة إنتاج العنف بصورة مستمرة<sup>1</sup>.

ولا تتوقف تداعيات التنافس الجيوسياسي عند حدود دعم الفاعلين المسلحين أو إضعاف مؤسسات الدولة، بل تمتد إلى إعادة هندسة البيئة الأمنية ذاتها بما يغير طبيعة التهديدات وأنماط إدارتها؛ ففي ظل تعدد مراكز النفوذ الإقليمي وتراجع قدرة الدولة على فرض سيادتها الكاملة، تنشأ أنماط من الحوكمة الأمنية غير الرسمية تتقاسم فيها الجماعات المسلحة والميليشيات المحلية وبعض الفاعلين الخارجيين وظائف كانت حكرًا على الدولة الوطنية<sup>2</sup>.

وكما يذهب باري بوزان وأولي ويفر، فإن البيئات الإقليمية المضطربة تؤدي إلى ما يُعرف بـ"مركبات الأمن الإقليمية"، حيث تصبح التهديدات الأمنية متداخلة وعابرة للحدود بصورة تجعل استقرار الدولة مرتبطاً بتفاعلات الإقليم بأكمله. وفي مثل هذه السياقات، تجد التنظيمات المتطرفة فرصاً أكبر للحركة والتجنيد وإعادة التموضع مستفيدة من الفراغات الأمنية وتضارب أولويات القوى المتنافسة. كما أن استمرار حالة الاستقطاب الإقليمي يعرقل بناء استراتيجيات جماعية فعالة لمكافحة الإرهاب، ويؤدي إلى تسييس بعض الجهود الأمنية وفق اعتبارات النفوذ والمصالح، الأمر الذي يسهم في إعادة إنتاج البيئة الحاضنة للتطرف والعنف على المدى الطويل<sup>3</sup>.

وفي هذا الصدد تبرز التجربة الليبية كحالة كاشفة، حيث أدى تنافس قوى إقليمية ودولية متعددة على النفوذ إلى تعميق الانقسام السياسي والعسكري وإضعاف مؤسسات الدولة، الأمر الذي أفرز بيئة أمنية مجزأة تتقاسم فيها الميليشيات المسلحة والفاعلون المحليون أدواراً كانت تقليدياً من اختصاص الدولة. كما تكشف تطورات القرن الإفريقي عن تأثير التنافس الجيوسياسي في إعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية، حيث أدى تداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي إلى تعقيد المشهد الأمني وزيادة هشاشة بعض الدول. وفي ظل هذا الواقع، وجدت الجماعات المتطرفة فرصاً للاستفادة من الانقسامات السياسية وضعف التنسيق الأمني بين دول الإقليم، بما مكنها من الحفاظ على شبكاتها العابرة للحدود وتوسيع مجالات نشاطها. وتؤكدان الحالتيان السابقتان أن التنافس على النفوذ لا يقتصر أثره على إعادة توزيع موازين القوة بين الدول، بل يمتد إلى إعادة هندسة البيئة الأمنية ذاتها، بما يخلق فراغات أمنية ومساحات رمادية

<sup>1</sup> Mark Duffield, *Global Governance and the New Wars*, (London: Zed Books, 2001), 121–146.

<sup>2</sup> محمد مشاركة، نحو إعادة هندسة الأمن الإقليمي، مركز التقدم العربي، مارس 2026، على الرابط: <https://shortlink.uk/1vY40> وأيضاً: شيماء محمد جواد، أنمار نوري خفيف، تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني للدولة، مجلة كلية التربية الأساسية (العراق: الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، مجلد 29، عدد 119، 2023)، ص 208.

<sup>3</sup> Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 44–52. Mark Duffield, *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security* (London: Zed Books, 2014), 10–15.

تتداخل فيها المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يسمح بإعادة إنتاج العنف واستمرار نشاط التنظيمات المتطرفة على المدى الطويل.

### ثالثاً: الحدود الرخوة وانتقال الجماعات المسلحة

تمثل الحدود الرخوة أحد أبرز العوامل الإقليمية التي أسهمت في توسيع البيئة الحاضنة للإرهاب، خاصة في المناطق التي تشهد ضعفاً في الرقابة الحدودية أو انهياراً في مؤسسات الدولة. فالتنظيمات المتطرفة تعتمد بصورة متزايدة على الطبيعة المفتوحة لبعض الحدود لنقل المقاتلين والأسلحة والموارد المالية، وبناء شبكات عابرة للدول<sup>1</sup>. وقد برزت هذه الظاهرة بصورة واضحة في منطقة الساحل الأفريقي، وفي الحدود الليبية-الساحلية، وكذلك في المناطق الحدودية بين سوريا والعراق، حيث أسهم ضعف السيطرة المركزية في خلق فضاءات جغرافية مرنة سمحت بانتقال الجماعات المسلحة وإعادة انتشارها<sup>2</sup>. كما أدى انهيار بعض الدول إلى تراجع فعالية الحدود الوطنية التقليدية، بحيث أصبحت بعض المناطق الحدودية تُدار عملياً من قبل جماعات مسلحة أو شبكات تهريب عابرة للحدود، وهو ما وفر بيئة مناسبة لانتقال الإرهاب وانتشاره إقليمياً<sup>3</sup>.

ولا تقتصر أهمية الحدود الرخوة على كونها ممرات جغرافية لعبور الأفراد والأسلحة، بل تتحول في كثير من الأحيان إلى فضاءات سياسية واقتصادية بديلة تتراجع فيها سلطة الدولة لصالح شبكات محلية وعابرة للحدود<sup>4</sup>. ففي البيئات الهشة، تتداخل أنشطة التهريب والتجارة غير الرسمية مع أنشطة الجماعات المسلحة، بما يؤدي إلى نشوء ما يوصف بـ "المناطق الرمادية" التي يصعب إخضاعها للرقابة الحكومية الكاملة. وتوفر هذه المناطق مصادر تمويل مستدامة للتنظيمات المتطرفة عبر الاتجار بالأسلحة والوقود والموارد الطبيعية والهجرة غير النظامية، الأمر الذي يعزز قدرتها على البقاء والتكيف مع الضغوط الأمنية<sup>5</sup>. ويرى فيليب لو بيلون أن اقتصاديات الحدود في مناطق النزاع غالباً ما تصبح جزءاً من البنية الاقتصادية للعنف، حيث تنشأ مصالح مشتركة بين الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة والوسطاء المحليين<sup>6</sup>. بجانب ذلك لا ترتبط هشاشة الحدود، كما تعكس خبرة منطقة الساحل الأفريقي، بضعف القدرات الأمنية للدول فقط، وإنما أيضاً بامتداد الروابط القبلية والتجارية والاجتماعية عبر الحدود الوطنية، وهو ما يسمح للجماعات المسلحة بالتحرك داخل فضاء إقليمي مفتوح نسبياً يتجاوز القيود التي تفرضها الدولة الحديثة<sup>7</sup>. وهو ما يعني أن مكافحة الإرهاب في هذه البيئات لا تتطلب تعزيز الرقابة الحدودية فحسب، بل تستلزم أيضاً معالجة البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تمنح التنظيمات المسلحة القدرة على التجذر والاستمرار داخل المناطق الحدودية.

### رابعاً: التوظيف الطائفي والهوياتي للصراعات

ارتبطت العديد من الصراعات الإقليمية المعاصرة بإعادة توظيف الانقسامات الطائفية والإثنية ضمن استراتيجيات الصراع والنفوذ، حيث جرى استخدام الخطاب الطائفي أو المذهبي في تعبئة الجماعات المسلحة وإعادة تشكيل الهويات السياسية والاجتماعية داخل مناطق النزاع. وقد أدى هذا التوظيف إلى

<sup>1</sup> بسمة محمد نظير، التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي: الإرهاب انموذجاً، قضايا سياسية، (جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، عدد 74، سبتمبر 2023)، ص 31.

<sup>2</sup> Wolfram Lacher, *Libya's Fragmentation* (London: I.B. Tauris, 2020), 144–173.

<sup>3</sup> يمينى علي، الدول الهشة في المنطقة العربية وأثرها على أمن النظام الإقليمي العربي: دراسة في دور التنظيمات المسلحة -داعش نموذجاً، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (جامعة قناة السويس، مجلد 11، عدد 4، أكتوبر 2020)، ص 32.

<sup>4</sup> حسنين توفيق إبراهيم، الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي: تحديات راهنة وأفاق مستقبلية، دراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد 299، مجلد 28، أبريل 2019)، ص 8.

<sup>5</sup> بسمة محمد نظير، التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي: الإرهاب انموذجاً، قضايا سياسية، (العراق: جامعة النهدين، عدد 74، سبتمبر 2023)، ص 42.

<sup>6</sup> Philippe Le Billon, *Wars of Plunder: Conflicts, Profits and the Politics of Resources* (New York: Columbia University Press, 2012), 25–34.

<sup>7</sup> Olivier Walther and Denis Retaille, "The Spaces of the Sahel: Geography and Mobility in Border Regions," *Journal of Borderlands Studies* 30, no. 1 (2015): 5–23.

تعميق الانقسامات الداخلية وإضعاف الهوية الوطنية الجامعة، بما وفر بيئة خصبة لنمو الجماعات المتشددة التي تستند إلى خطاب يقوم على الاستقطاب والعداء والهويات المغلقة. كما سمحت حالة الاستقطاب الطائفي لبعض التنظيمات المتطرفة بتقديم نفسها بوصفها "مدافعا" عن جماعات أو هويات مهددة، الأمر الذي ساعدها على تعزيز حضورها داخل بعض المجتمعات المحلية.<sup>1</sup> بجانب ذلك، تستفيد الجماعات المتشددة من أزمات الهوية والانقسام المجتمعي لإعادة بناء ولاءات عابرة للدولة الوطنية، قائمة على الانتماء الطائفي أو الأيديولوجي، بما يؤدي إلى تآكل الروابط الوطنية التقليدية وتعزيز البيئة الحاضنة للتطرف.

ولا يقتصر أثر التوظيف الطائفي والهوياتي للصراعات على تأجيج الانقسامات المجتمعية فحسب، بل يمتد إلى إنتاج بيئات نفسية وسياسية مواتية لانتشار الأفكار المتطرفة. فحين تتحول الهوية الدينية أو المذهبية أو الإثنية إلى أداة للصراع السياسي، تتراجع مساحات المواطنة المشتركة لصالح أنماط من الانتماء الضيق القائم على التمايز والاستبعاد. وفي هذه الظروف، تصبح الجماعات المتشددة أكثر قدرة على استثمار مشاعر الخوف والتهديد والإقصاء من أجل تجنيد الأفراد وتبرير العنف ضد الجماعات الأخرى.<sup>2</sup> وكما يذهب أمارتيا سن فإن اختزال هوية الفرد في انتماء واحد مغلق يسهم في إنتاج ما يُعرف بـ "وهم الهوية الأحادية"، وهو ما يخلق أرضية خصبة للصراعات العنيفة والتعبئة الراديكالية.<sup>3</sup> وقد أسهم تصاعد الاستقطاب الطائفي في الشرق الأوسط في إعادة تشكيل العديد من الصراعات السياسية في صورة صراعات هوياتية، الأمر الذي منح التنظيمات المتطرفة فرصاً أكبر لاستقطاب الأنصار عبر توظيف سرديات المظلومية والدفاع عن الجماعة.<sup>4</sup> أو بعبارة أخرى فإن تسييس الهويات الفرعية يقود إلى تآكل الثقة الاجتماعية وتراجع شرعية المؤسسات الوطنية، بما يعزز هشاشة الدولة ويضعف قدرتها على إدارة التعددية واحتواء النزاعات. وعندما تتراقق هذه الأوضاع مع الفقر أو التهميش أو ضعف المشاركة السياسية، تتحول الانقسامات الهوياتية إلى أحد أهم العوامل البنوية المولدة للبيئة الحاضنة للإرهاب والتطرف العنيف. ويتجلى ذلك في الحالة العراقية حيث أسهم تصاعد الاستقطاب الطائفي وتنامي الخطابات القائمة على الانتماءات المذهبية بعد عام 2003 في إضعاف الهوية الوطنية الجامعة وتعميق الانقسامات المجتمعية، الأمر الذي وفر مساحة استثمرتها التنظيمات المتطرفة لتقديم نفسها بوصفها مدافعا عن جماعات تشعر بالتهديد أو التهميش. وقد ساعدت هذه البيئة على تعزيز عمليات التجنيد والتعبئة الأيديولوجية، مستفيدة من مشاعر المظلومية والاستبعاد التي صاحبت التحولات السياسية والأمنية في البلاد. وبالمثل، شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ عام 2013 تصاعداً في الاستقطاب الهوياتي والديني، حيث تحولت الانقسامات السياسية إلى مواجهات ذات أبعاد دينية ومجتمعية عمقت حالة الاستقطاب وأضعفت مؤسسات الدولة. وفي ظل هذا الواقع، أصبحت الهويات الفرعية إطاراً رئيسياً للتعبئة والحشد، بما أتاح للجماعات المسلحة استثمار المخاوف المتبادلة ومشاعر انعدام الثقة لتعزيز نفوذها داخل المجتمعات المحلية. ويؤكد ذلك على أن تسييس الهويات الدينية أو الإثنية لا يؤدي فقط إلى تفاقم الصراع، بل يسهم أيضاً في خلق بيئة نفسية واجتماعية تسمح بانتشار الخطابات المتشددة وإعادة إنتاج العنف، من خلال تحويل الانتماءات الفرعية إلى أدوات للتعبئة السياسية والعسكرية على حساب المواطنة والهوية الوطنية الجامعة.

### المبحث الثالث: السياق الدولي وتدويل البيئة الحاضنة للإرهاب

لم تعد ظاهرة الإرهاب في النظام الدولي المعاصر مقتصرة على كونها تهديداً أمنياً ذا طبيعة محلية أو إقليمية، بل تحولت إلى ظاهرة عابرة للحدود ترتبط بصورة وثيقة بالتحولات الجيوسياسية الدولية، وبإعادة تشكيل موازين القوة والصراع داخل النظام الدولي. فقد أسهمت العولمة، والثورة الرقمية، وتصاعد التدخلات العسكرية الخارجية، وتنامي الحروب غير التقليدية، في تحويل الإرهاب إلى جزء من البيئة

<sup>1</sup> Bassel F. Salloukh et al., *The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon* (London: Pluto Press, 2015), 63–91.

<sup>2</sup> كاظم شبيب، *المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة*، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 93.

<sup>3</sup> Amartya Sen, *Identity and Violence: The Illusion of Destiny* (New York: W. W. Norton & Company, 2006), 17–39.

<sup>4</sup> كاظم شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 110.

الاستراتيجية الدولية، سواء بوصفه تهديداً للأمن العالمي أو أداة تُوظف بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن استراتيجيات النفوذ والصراع الدولي. وفي هذا السياق، أدت الاضطرابات والقلق وتصاعد الحروب الأهلية، وتزايد التدخلات الدولية في مناطق الصراع، إلى إنتاج فضاءات رخوة أصبحت بيئات مناسبة لنشاط الجماعات المتطرفة العابرة للحدود. كما ساهمت التنافسات بين القوى الكبرى في إعادة تدوير بعض الصراعات المحلية والإقليمية، وتحويلها إلى ساحات مفتوحة للصراع الجيوسياسي، الأمر الذي وفر ظروفاً معقدة سمحت بإعادة إنتاج البيئة الحاضنة للإرهاب على المستوى الدولي.<sup>1</sup> وهو ما يفرض على الباحث تحليل العلاقة بين السياق الدولي وتحويل البيئة الحاضنة للإرهاب، من خلال التركيز على أثر التدخلات الدولية، والحروب بالوكالة، والاقتصاد السياسي للصراعات المسلحة، والإعلام الرقمي والعولمة الراديكالية، في إعادة تشكيل البيئة المنتجة للتطرف والعنف السياسي.

### أولاً: التدخلات الدولية وإعادة تشكيل البيئة الحاضنة للإرهاب

شكلت التدخلات الدولية أحد أبرز العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل البيئة الحاضنة للإرهاب خلال العقود الأخيرة، خاصة في المناطق التي شهدت انهياراً مؤسسياً أو صراعات مسلحة ممتدة. فالتدخلات العسكرية الخارجية، سواء جاءت تحت مبررات مكافحة الإرهاب أو إعادة بناء الدولة أو حماية الأمن الدولي، أدت في العديد من الحالات إلى إضعاف البنية المؤسسية للدولة الوطنية، وخلق فراغات أمنية وسياسية استغلتها الجماعات المتطرفة لإعادة التموضع والانتشار.<sup>2</sup> ولذلك، يلاحظ أن التدخلات العسكرية في كل من العراق وأفغانستان وليبيا قد أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تفكيك المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتآكل احتكار الدولة للعنف المشروع، بما أدى إلى توسع الجماعات المسلحة والتنظيمات المتشددة. كما أن انهيار الدولة المركزية في بعض السياقات فتح المجال أمام نشوء فاعلين مسلحين من غير الدول، تحولوا لاحقاً إلى جزء من المشهد الأمني والسياسي المحلي والإقليمي. ويرى ديفيد كين أن التدخلات الخارجية قد تسهم أحياناً في "إعادة إنتاج العنف" بدلاً من احتوائه، خاصة عندما ترتبط بإعادة تشكيل التوازنات الداخلية بصورة تؤدي إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية والطائفية والإثنية.<sup>3</sup> كما أن بعض التدخلات الدولية ساهمت في تحويل الصراعات المحلية إلى أزمت ممتدة عابرة للحدود، بما أدى إلى توسيع البيئة الحاضنة للإرهاب إقليمياً ودولياً.

### ثانياً: الإرهاب في استراتيجيات القوى الكبرى

أصبح الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 جزءاً أساسياً من الخطاب الأمني والاستراتيجي للقوى الكبرى، حيث جرى توظيف "الحرب على الإرهاب" ضمن إعادة صياغة السياسات الأمنية والعسكرية الدولية. غير أن العديد من الدراسات النقدية تشير إلى أن مكافحة الإرهاب لم تكن دائماً منفصلة عن اعتبارات النفوذ والمصالح الجيوسياسية، إذ جرى في بعض الحالات استخدام خطاب مكافحة الإرهاب لتبرير التدخلات العسكرية أو إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخل مناطق استراتيجية.<sup>4</sup> كما أن التنافس بين القوى الكبرى أدى أحياناً إلى ازدواجية في التعامل مع بعض الجماعات المسلحة، حيث يتم تصنيف بعض الفاعلين باعتبارهم "إرهابيين" في سياقات معينة، بينما يُنظر إليهم بوصفهم أدوات ضغط أو حلفاء ظرفيين في سياقات أخرى. وفي هذا الإطار، يرى نعوم تشومسكي أن مفهوم الإرهاب في السياسة الدولية

<sup>1</sup> Fawaz A. Gerges, *ISIS: A History* (Princeton: Princeton University Press, 2016), 71–104.

<sup>2</sup> David Keen, *The Economic Functions of Violence in Civil Wars* (Oxford: Oxford University Press, 1998), 12–36.

<sup>3</sup> تتجلى إشكالية "إعادة إنتاج العنف" في أن بعض التدخلات الخارجية لا تؤدي إلى احتواء الصراعات، بل تسهم في تعميق الانقسامات الطائفية والإثنية وإعادة تشكيل موازين القوة بصورة تزيد من الهشاشة الداخلية. وفي هذا السياق، يتحول الإرهاب إلى جزء من دورة صراع مستمرة تتغذى على التفكك المجتمعي وضعف الدولة، خاصة مع تعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين وتنامي الحروب غير المباشرة. أنظر: فرح هاشم، إيلي يزبك، عبد الرحمن محمد عسيري، النظريات المفسرة لأسباب وجذور الفكر المتطرف، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد 34، يناير 2025، ص 1108.

<sup>4</sup> Mahmood Mamdani, *Good Muslim, Bad Muslim* (New York: Pantheon Books, 2004), 14–37.

كثيراً ما خضع لاعتبارات القوة والمصلحة، وليس فقط للمعايير القانونية أو الأخلاقية، الأمر الذي أدى إلى تعقيد البيئة الدولية المرتبطة بمكافحة الإرهاب<sup>1</sup>.

ما سبق لا يقتصر على الأبعاد العسكرية والأمنية المباشرة، بل يمتد إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يمثل أحد المرتكزات الأساسية للاستقرار السياسي ومقاومة التطرف؛ ففي العديد من الحالات أدى التدخل الخارجي إلى إضعاف شرعية المؤسسات الوطنية في نظر قطاعات من السكان، خاصة عندما ارتبط بتغيير الأنظمة السياسية أو فرض ترتيبات حكم جديدة من الخارج. ويشير فرانسيس فوكوياما إلى أن بناء الدولة لا يقتصر على إنشاء مؤسسات رسمية، بل يتطلب أيضاً ترسيخ الشرعية والثقة المجتمعية، وهي عناصر غالباً ما تتعرض للتآكل في بيئات التدخل الخارجي والصراع الممتد<sup>2</sup>. كما أدى تراجع قدرة الدولة على توفير الأمن والخدمات الأساسية إلى فتح المجال أمام فاعلين بديلين، بمن فيهم الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة، لملء الفراغ الناشئ واكتساب أشكال من الشرعية المحلية<sup>3</sup>. وينعكس ذلك على تعزيز استفادة الجماعات المتطرفة من مشاعر الإقصاء والاحتلال أو التدخل الأجنبي لتطوير خطاب تعبوي يقوم على المقاومة والدفاع عن الهوية والسيادة، الأمر الذي يسهم في تسهيل عمليات التجنيد وكسب الحاضنة الاجتماعية. ومن ثم فإن بعض التدخلات الدولية، رغم استهدافها الحد من التهديدات الأمنية، قد تؤدي بصورة غير مقصودة إلى إنتاج الظروف السياسية والاجتماعية التي تسمح باستمرار التطرف وإعادة توليد العنف على المدى الطويل.

### ثالثاً: الحروب بالوكالة وتدويل الصراعات المحلية

أدت التحولات التي شهدتها النظام الدولي إلى تصاعد نمط الحروب غير المباشرة أو "حروب الوكالة"، Wars by Proxy حيث أصبحت القوى الدولية تعتمد بصورة متزايدة على الفاعلين المحليين والجماعات المسلحة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية دون الانخراط المباشر في المواجهة العسكرية. وفي هذا السياق، تحولت بعض البيئات المحلية الهشة إلى ساحات للصراع الدولي، حيث تتداخل المصالح الإقليمية والدولية مع الانقسامات الداخلية، بما يؤدي إلى إطالة أمد النزاعات وتعزيز البيئة الحاضنة للإرهاب. كما تستفيد الجماعات المتطرفة من هذا التداخل عبر إعادة التموضع داخل شبكات الصراع المعقدة، أو عبر استغلال الانقسامات الناتجة عن التدخلات الخارجية والتنافسات الدولية. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا، أن استمرار الحروب بالوكالة يؤدي إلى تآكل الدولة الوطنية، وتعزيز الاقتصاد غير الرسمي، وازدياد تدفقات السلاح والمقاتلين عبر الحدود، وهي عوامل تسهم بصورة مباشرة في إعادة إنتاج البيئة المنتجة للتطرف والعنف السياسي.

ولا تكمن خطورة الحروب بالوكالة في كونها تنتقل التنافس الدولي إلى داخل الدول الهشة فحسب، بل في أنها تعيد تشكيل طبيعة الصراع ذاته بصورة تجعل إنعائه أكثر تعقيداً. فمع تعدد الأطراف الخارجية الداعمة للفاعلين المحليين، تتراجع الحوافز السياسية للتسوية السلمية، بينما تزداد قدرة الجماعات المسلحة على الاستمرار بفضل التدفقات المستمرة للموارد والسلاح والدعم اللوجستي. ويرتبط ذلك بتداعيات الحروب بالوكالة مثل خلق شبكات معقدة من الاعتماد المتبادل بين الرعاة الخارجيين والوكلاء المحليين، بما يحول بعض الجماعات المسلحة إلى فاعلين دائمين داخل البنية السياسية والأمنية للدولة<sup>4</sup>.

كما إن تدويل الصراعات المحلية يسهم في إضعاف عملية بناء الدولة من خلال تحويل الولاءات السياسية من الإطار الوطني إلى شبكات إقليمية ودولية متنافسة. وفي مثل هذه السياقات، تجد التنظيمات الإرهابية بيئة مواتية للنمو نتيجة تراجع سلطة الدولة وتفكك مؤسساتها الأمنية، فضلاً عن استفادتها من اقتصاد الحرب الذي ينشأ حول النزاعات الممتدة. وتؤدي هذه الديناميات إلى نشوء ما يمكن تسميته «الاستدامة البنوية

<sup>1</sup> Noam Chomsky, *Pirates and Emperors, Old and New* (Chicago: Haymarket Books, 2015), 23–44.

<sup>2</sup> فرانسيس فوكوياما، أصول النظام السياسي من عصر ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية – الجزء الأول، ترجمة مجاب الإمام، معين الإمام، (الدوحة: منتدى العلاقات الدولية، 2016).

<sup>3</sup> David Keen, *Useful Enemies: When Waging Wars Is More Important Than Winning Them* (New Haven: Yale University Press, 2012), 280–301.

<sup>4</sup> أمجد زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 244.

للـعـنـف»، حيث يصبح استمرار الصراع مرتبطاً بمصالح سياسية واقتصادية وأمنية متعددة المستويات، الأمر الذي يخلق بيئة حاضنة تسمح للتطرف بالاستمرار وإعادة إنتاج نفسه حتى في الفترات التي تشهد تراجعاً نسبياً في العمليات الإرهابية المباشرة!<sup>1</sup>

#### رابعاً: الاقتصاد السياسي للإرهاب والصراعات المسلحة

يرتبط الإرهاب المعاصر بصورة متزايدة بما يُعرف بـ "الاقتصاد السياسي للصراع"، حيث أصبحت الجماعات المسلحة جزءاً من شبكات اقتصادية عابرة للحدود تعتمد على التهريب، والاقتصاد غير الرسمي، والموارد غير المشروعة، وتمويل الحروب<sup>2</sup>، بما يزيد من قدرة الجماعات المتطرفة على الاستفادة من ضعف الدولة ومن حالة الفوضى الأمنية للسيطرة على الموارد الاقتصادية أو طرق التجارة أو شبكات التهريب، بما يسمح لها ببناء مصادر تمويل مستقلة تعزز قدرتها على الاستمرار. كما أن بعض الصراعات الدولية والإقليمية ساهمت في خلق اقتصادات حرب ترتبط باستمرار العنف وإعادة إنتاجه بصورة مستمرة، حيث لم يعد العنف في كثير من مناطق النزاع مجرد تعبير عن خلاف سياسي أو أيديولوجي، بل أصبح جزءاً من منظومة اقتصادية وسياسية معقدة تستفيد منها شبكات محلية وإقليمية ودولية متعددة، كما يذهب مارك دوفيلد<sup>3</sup>.

ولا تقتصر العلاقة بين الإرهاب والاقتصاد السياسي للصراع على توفير مصادر التمويل للجماعات المسلحة، بل تمتد إلى نشوء أنماط اقتصادية كاملة تصبح فيها استمرارية العنف شرطاً لاستمرار المصالح المرتبطة به<sup>4</sup>. ففي العديد من مناطق النزاع، تتشكل شبكات معقدة تضم جماعات مسلحة ووسطاء تجاريين وشبكات تهريب وعناصر من الاقتصاد غير الرسمي، بحيث يتحول الصراع إلى مصدر للربح وتراكم الموارد. ويشير بول كولبير وأنكي هوفلر إلى أن استدامة العديد من النزاعات المسلحة لا ترتبط فقط بالمظالم السياسية أو الأيديولوجية، بل أيضاً بتوافر الفرص الاقتصادية التي يتيحها استمرار العنف<sup>5</sup>. كما يرى فيليب لو بيلون أن السيطرة على الموارد الطبيعية وطرق التجارة غير المشروعة تمثل أحد المحركات الرئيسية لاستمرار الجماعات المسلحة، حيث تصبح الموارد موضوعاً للصراع وأداة لتمويله في الوقت ذاته<sup>6</sup>. وفي هذا السياق، تستفيد التنظيمات المتطرفة من ضعف الحوكمة وغياب الرقابة المؤسسية لتطوير اقتصادات موازية تشمل الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية والآثار والبشر، الأمر الذي يمنحها درجة من الاستقلال المالي تقلل من تأثير الضغوط العسكرية والأمنية عليها. ومن ثم فإن البيئة الحاضنة للإرهاب لا تتشكل فقط نتيجة الفقر أو الهشاشة السياسية، وإنما أيضاً بفعل وجود بنى اقتصادية غير رسمية تسمح بتحويل العنف إلى نشاط مستدام وقابل لإعادة الإنتاج، بما يعزز قدرة التنظيمات المتطرفة على التكيف والاستمرار عبر الزمن.

<sup>1</sup> زهراء عبد الأمير حسين، إباد خلف العنبر، الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة آداب الكوفة، (جامعة الكوفة: عدد 56، ج 1، يونيو/حزيران 2023)، ص 481.

<sup>2</sup> ويشير مفهوم "الاقتصاد السياسي للصراع" إلى تحوّل العنف المسلح من كونه مجرد أداة سياسية أو أيديولوجية إلى نشاط اقتصادي قائم بذاته، ترتبط به شبكات تمويل وتهريب وتجارة غير مشروعة عابرة للحدود، حيث تستفيد الجماعات المسلحة من هشاشة الدولة وضعف الرقابة المؤسسية للسيطرة على الموارد الاقتصادية، وطرق التهريب، والأسواق غير الرسمية، بما يسمح بإدامة الصراع وإعادة إنتاج العنف بصورة مستمرة. أنظر: David Keen, *The Economic Functions of Violence in Civil Wars* (Oxford: Oxford University Press, 1998), 12–36.

<sup>3</sup> Mark Duffield, *Global Governance and the New Wars* (London: Zed Books, 2001), 121–146.

<sup>4</sup> تأثير الإرهاب على التنمية الاقتصادية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السادس لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية، عمان – الأردن، 18 – 18 أبريل 2018.

<sup>5</sup> Paul Collier and Anke Hoeffler, "Greed and Grievance in Civil War," *Oxford Economic Papers* 56, no. 4 (2004): 563–595.

<sup>6</sup> Philippe Le Billon, *Wars of Plunder: Conflicts, Profits and the Politics of Resources* (New York: Columbia University Press, 2012), 13–37.

## خامساً: الإعلام الرقمي والعولمة الراديكالية

أسهمت الثورة الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل البيئة الحاضنة للإرهاب على المستوى الدولي، حيث أصبحت الجماعات المتطرفة قادرة على تجاوز الحدود الجغرافية التقليدية وبناء شبكات تعبئة وتجنيد عابرة للدول. وفي هذا السياق، لم تعد الحواضن المتطرفة مرتبطة فقط بالمجال الجغرافي المحلي، بل امتدت إلى الفضاء الرقمي الذي وفر بيئة جديدة لنشر الخطابات الراديكالية وبناء المجتمعات الافتراضية المتشددة. كما سمحت المنصات الرقمية للتنظيمات المتطرفة بإعادة إنتاج خطاب المظلومية والتعبئة الأيديولوجية بصورة أكثر انتشاراً وتأثيراً، حيث نجحت الجماعات المتشددة في استثمار الإعلام الرقمي لبناء "عولمة راديكالية" تقوم على ربط الأزمات المحلية بسرديات عالمية تتعلق بالهوية والصراع والهيمنة الدولية، بما يسمح بتحويل بعض القضايا المحلية إلى أدوات تعبئة عابرة للحدود<sup>1</sup>. بشكل عام، يكشف تحليل السياق الدولي أن البيئة الحاضنة للإرهاب لم تعد نتاجاً للعوامل المحلية أو الإقليمية فقط، بل أصبحت جزءاً من بنية دولية معقدة تتداخل فيها التنافسات الجيوسياسية، والتدخلات العسكرية، والحروب بالوكالة، والتحويلات الاقتصادية والرقمية العابرة للحدود. كما إن الإرهاب المعاصر يتغذى على هشاشة الدولة الوطنية، لكنه في الوقت ذاته يتأثر بصورة عميقة بالبنية الدولية للصراع، حيث تسهم التدخلات الخارجية والتنافسات الدولية أحياناً في إعادة إنتاج البيئات المنتجة للتطرف، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن ثم، فإن فهم البيئة الحاضنة للإرهاب يقتضي تبني مقاربة تحليلية شاملة تربط بين المحلي والإقليمي والدولي، وتتعامل مع الإرهاب بوصفه ظاهرة مركبة ترتبط بتحويلات النظام الدولي بقدر ارتباطها بأزمات الدولة والمجتمع.

## الخاتمة

تكشف الدراسة أن البيئة الحاضنة للإرهاب لا يمكن تفسيرها من خلال المقاربات الاختزالية التي تربط الظاهرة بعامل واحد، سواء تمثل في الفقر أو التهميش أو الأيديولوجيا أو ضعف الدولة. فالإرهاب المعاصر يبدو أقرب إلى كونه نتاجاً لبنية مركبة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والهوياتية والإقليمية والدولية، تتداخل فيها مستويات متعددة من الهشاشة لتنتج سياقات مواتية لظهور التنظيمات المتطرفة واستمرارها وإعادة إنتاجها.

وقد أظهرت الدراسة أن هشاشة الدولة لا تمثل مجرد عامل مساعد على انتشار الإرهاب، بل تشكل الإطار البنيوي الذي يسمح بتآكل الشرعية السياسية، وضعف احتكار العنف المشروع، وتراجع قدرة المؤسسات على إدارة التعددات الاجتماعية وتحقيق الاندماج الوطني. غير أن هشاشة الدولة وحدها لا تكفي لتفسير الظاهرة، إذ إن أثرها يتعاضد عندما يتقاطع مع التهميش الاجتماعي، وأزمات الهوية، والانقسامات الطائفية والإثنية، بما يخلق حالة من الاغتراب السياسي والاجتماعي تجعل بعض الفئات أكثر قابلية لتبني الخطابات الراديكالية أو التعاطف معها.

كما بيّنت الدراسة أن البيئة الحاضنة للإرهاب لم تعد محكومة بحدود الدولة الوطنية فقط، بل أصبحت جزءاً من شبكة أوسع من التفاعلات الإقليمية والدولية. فالصراعات الجيوسياسية، وحروب الوكالة، والتدخلات الخارجية، والحدود الرخوة، والاقتصادات غير الرسمية العابرة للحدود، جميعها أسهمت في إعادة إنتاج البيئات المنتجة للعنف، وتحويل بعض مناطق الهشاشة إلى فضاءات مفتوحة تتحرك داخلها الجماعات المسلحة بصورة تتجاوز الحدود التقليدية للدولة. وبهذا المعنى، فإن الإرهاب لم يعد مجرد نتاج لأزمة داخلية، بل أصبح انعكاساً لتداخل المحلي بالإقليمي والدولي ضمن بنية صراعية متشابكة.

وتكشف الدراسة أيضاً أن التحويلات الرقمية والعولمة الاتصالية قد أدت إلى توسيع مفهوم البيئة الحاضنة للإرهاب، بحيث لم تعد هذه البيئة مرتبطة بالمجال الجغرافي أو الاجتماعي المباشر فقط، بل امتدت إلى

<sup>1</sup> تعني "العولمة الراديكالية" انتقال الخطابات المتطرفة والتنظيمات العنيفة من الإطار المحلي الضيق إلى فضاء عابر للحدود، مستفيد من الثورة الرقمية وشبكات الاتصال العالمية في بناء هويات أيديولوجية وشبكات تعبئة وتجنيد دولية. كما لم يعد التطرف مرتبطاً بسياقات جغرافية محددة، بل أصبح جزءاً من منظومة عالمية تتداخل فيها السرديات السياسية والدينية والهوياتية، بما يسمح للجماعات المتشددة بإعادة إنتاج خطابها وتوسيع تأثيرها عبر الفضاء الرقمي والإعلامي العالمي. أنظر: Manuel Castells, Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age (Cambridge: Polity Press, 2012), 57–82

الفضاء الافتراضي الذي أتاح للجماعات المتطرفة بناء شبكات عابرة للحدود، وإعادة إنتاج خطابها الأيديولوجي بصورة تتجاوز القيود المكانية والزمنية. ومن ثم، أصبح التطرف المعاصر يتحرك داخل بيئات هجينة تجمع بين المجالين الواقعي والافتراضي، وهو ما يفرض إعادة النظر في كثير من التصورات التقليدية المرتبطة بمكافحة الإرهاب.

وانطلاقاً من ذلك، تقترح الدراسة النظر إلى البيئة الحاضنة للإرهاب بوصفها تعبيراً عن "الهشاشة المركبة"، أي تلك الحالة التي تتداخل فيها هشاشة الدولة مع هشاشة المجتمع وهشاشة الإقليم واضطرابات النظام الدولي والتحول الرقمي. فكلما تفاعلت هذه المستويات بصورة مترامنة، ازدادت قدرة التنظيمات المتطرفة على التكيف والتجنيد وإعادة إنتاج العنف. وبالمقابل، فإن تراجع أحد هذه العوامل لا يؤدي بالضرورة إلى انحسار الإرهاب ما لم يصاحبه تحسن مترامن في بقية المستويات البنوية المنتجة للظاهرة. وبناءً عليه، تخلص الدراسة إلى أن فهم الإرهاب في السياقات المعاصرة يقتضي الانتقال من المقاربات الأمنية التقليدية إلى مقاربة تفسيرية شاملة تنظر إلى الإرهاب باعتباره عرضاً لأزمة أوسع تتعلق بطبيعة الدولة، وأنماط الاندماج الاجتماعي، وبنية الصراعات الإقليمية والدولية، والتحويلات المرتبطة بالعملة الرقمية. ومن ثم، فإن معالجة البيئة الحاضنة للإرهاب تظل مرتبطة بإعادة بناء الدولة وتعزيز شرعيتها، وترسيخ المواطنة والعدالة الاجتماعية، واحتواء الانقسامات الهوياتية، والحد من تدويل الصراعات، بما يسمح بتجفيف الشروط البنوية التي تتيح للتطرف والعنف الاستمرار وإعادة إنتاج نفسيهما عبر الزمن.

#### توصيات الدراسة

- تعزيز شرعية الدولة ومؤسساتها من خلال توسيع المشاركة السياسية وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون.
- تطوير سياسات تنمية شاملة تستهدف المناطق المهمشة والحد من الفقر والبطالة والتفاوتات الاجتماعية.
- تعزيز برامج الاندماج الوطني وترسيخ قيم المواطنة الجامعة بما يسهم في الحد من الاستقطابات الطائفية والإثنية.
- تطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة التطرف العنيف تقوم على الوقاية المبكرة ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.
- دعم قدرات الدول الهشة في إدارة الحدود ومكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويل الجماعات المسلحة.
- الحد من توظيف الجماعات المسلحة في الصراعات الإقليمية والدولية والعمل على تسوية النزاعات الممتدة بوسائل سياسية وسلمية.
- تطوير آليات رقابية وتشريعية أكثر فاعلية لمواجهة استغلال الفضاء الرقمي في التجنيد والتعبئة ونشر خطاب الكراهية والتطرف.
- دعم المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية المعتدلة وتعزيز دورها في بناء الوعي النقدي ومواجهة السرديات المتطرفة.
- تشجيع الدراسات البيئية التي تجمع بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع والدراسات الأمنية لفهم البيئة الحاضنة للإرهاب بوصفها ظاهرة مركبة ومتعددة المستويات.

#### Compliance with ethical standards

##### Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

#### قائمة المراجع

##### أولاً المراجع العربية

##### الكتب:

1. بسمة محمد نظير، التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي: الإرهاب نموذجاً، قضايا سياسية، (العراق: جامعة النهريين، عدد 74، سبتمبر 2023).
2. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، (الأردن: دار المجلد لاوي للنشر والتوزيع، 2024)

3. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)
  4. عزمي بشارة، تنظيم الدولة المكنى "داعش" - الجزء الأول: إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2018)
  5. فرانسيس فوكوياما، أصول النظام السياسي من عصر ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية - الجزء الأول، ترجمة مجاب الإمام، معين الإمام، (الدوحة: منتدى العلاقات الدولية، 2016).
  6. كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)
  7. مارتن غريفث وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)
- الدراسات**
1. عصام عبد الشافي، "معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد 195، يناير 2014).
  2. أمجد زين العابدين، نوار خليل، الحرب بالوكالة: قراءة تحليلية في المفهوم والنشأة والتطور، ورقة منشورة ضمن أعمال مؤتمر جانحة كورونا: الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط المنعقد في 14-15 نوفمبر 2020، جامعة صبراتة
  3. بدير محمد، آليات توظيف التنظيمات المتطرفة للسيميوطيقا، مجلة الفكر الشرطي، (القيادة العامة لشركة الشارقة - مركز بحوث الشرطة، مجلد 31، عدد 123، أكتوبر 2022)
  4. بسمة محمد نظير، التهديدات الامنية العابرة للحدود وتداعياتها على الامن الوطني العراقي: الارهاب انموذجا، قضايا سياسية، (جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، عدد 74، سبتمبر 2023)
  5. تأثير الإرهاب على التنمية الاقتصادية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السادس لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية، عمان - الأردن، 16 - 18 أبريل 2018.
  6. جابر عماد، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الصورة الذهنية للتنظيمات المتطرفة لدى الشباب، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، (الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، المجلد 5، عدد 3، 2018)
  7. حرز الله محمد لخضر، الأنظمة السياسية العربية وإشكالية العجز الوظيفي: دراسة نقدية من منظور مقارنة الحكم الرشيد، مجلة لئاب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، عدد 13، السنة 4، فبراير 2022)
  8. حسنين توفيق إبراهيم، الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي: تحديات راهنة وآفاق مستقبلية، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد 299، مجلد 28، أبريل 2019).
  9. زهراء عبد الأمير حسين، إياد خلف العنبر، الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة آداب الكوفة، (جامعة الكوفة: عدد 56، ج 1، يونيو/حزيران 2023).
  10. شهلاء رضا مهدي، صعود التيارات الجهادية المتشددة: مقارنة تحليلية لعوامل الانتشار، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مجلد 7، عدد 20، أغسطس 2025)
  11. شيماء محمد جواد، أنمار نوري خفيف، تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني للدولة، مجلة كلية التربية الأساسية (العراق: الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، مجلد 29، عدد 119، 2023)
  12. عبد اللطيف العابد، مغتربو الداخل - الفئات الهامشية، تشخيص، نماذج ومعالجة، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، (الجزائر: مجلد 8، عدد4، ديسمبر 2024)
  13. فرح هاشم، إيلي يزبك، عبد الرحمن محمد عسيري، النظريات المفسرة لأسباب وجذور الفكر المتطرف، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 34، يناير 2025.
  14. متوكل دقاش، تفكك الدولة في السودان: دراسة في الأسباب والعوامل (1821 - 2025)، سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، عدد 76، مجلد 13، سبتمبر 2025)
  15. محمد أمزيان، أزمة الدولة الوطنية: الإكراهات الدولية والسيادة المنقوصة، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، (بيروت: مركز جيل البحث العلمي، عدد 25، ديسمبر 2019)
  16. محمد مشاركة، نحو إعادة هندسة الأمن الإقليمي، مركز التقدم العربي، مارس 2026، على الرابط: <https://shortlink.uk/1vY4O>
  17. محمد نور الدين، الهوية المهدة، مجلة شؤون الأوسط (لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد 109، شتاء 2003)
  18. معن أحمد فوزي، ديناميات هشاشة الدول العربية: تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مسار الهشاشة (2006 - 2024)، سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، عدد 78، مجلد 14، يناير 2026)
  19. ميلود بلحاج، الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التفكير، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 42، عدد 489، نوفمبر 2019)

20. هند فؤاد السيد، البيئة الحاضنة والظروف المهيئة للإرهاب في مصر، *المجلة الجنائية القومية*، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، مجلد 65، عدد 1، مارس 2022)،  
21. ويليام مكاتنس، *الحرب الأهلية السورية: الحالة السياسية والعسكرية*، ورقة منشورة ضمن سلسلة أوراق بروكنجز، فبراير 2014، <https://shortlink.uk/1vq3Q>.  
22. يمني علي، *الدول الهشة في المنطقة العربية وأثرها على أمن النظام الإقليمي العربي: دراسة في دور التنظيمات المسلحة -داعش نموذجاً، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، (جامعة قناة السويس، مجلد 11، عدد 4، أكتوبر 2020).

ثانياً المراجع الأجنبية

1. Ali Abdullatif Ahmida, **The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance, Second Edition** (Albany: State University of New York Press, 2011).
2. Amartya Sen, *Identity and Violence: The Illusion of Destiny* (New York: W. W. Norton & Company, 2006).
3. Barak Mendelsohn, **The al-Qaeda Franchise: The Expansion of al-Qaeda and Its Consequences** (New York: Oxford University Press, 2016), 55–83.
4. Barry Buzan and Ole Wæver, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
5. Bassel F. Salloukh et al., *The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon* (London: Pluto Press, 2015).
6. Bruce Hoffman, *Inside Terrorism*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press, 2006).
7. Çelikpala, Mitat (ed.) 2026, *Emerging Disruptive Technologies In Counterterrorism*, (Ankara: Centre of Excellence Defence Against Terrorism (COE-DAT), 2026).
8. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States* (Cambridge, MA: Blackwell, 1992).
9. Clark McCauley and Sophia Moskalenko, *Friction: How Radicalization Happens to Them and Us* (New York: Oxford University Press, 2011), 83–109.
10. David Keen, **The Economic Functions of Violence in Civil Wars** (Oxford: Oxford University Press, 1998).
11. David Keen, *The Economic Functions of Violence in Civil Wars* (Oxford: Oxford University Press, 1998).
12. David Keen, **Useful Enemies: When Waging Wars Is More Important Than Winning Them** (New Haven: Yale University Press, 2012).
13. Émile Durkheim, *Suicide: A Study in Sociology* (London: Routledge, 2002).
14. Fawaz A. Gerges, **ISIS: A History** (Princeton: Princeton University Press, 2016).
15. Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century* (Ithaca: Cornell University Press, 2004).
16. Goddy Jeddy-Agba (2024), *Transnational Terrorism And State Fragility, Comparative Study of Counterterrorism Strategies In Sub-Saharan Africa*, **Wukari International Studies Journal**, Vol 8, No. 2.
17. James A. Piazza, "Incubators of Terror: Do Failed and Failing States Promote Transnational Terrorism?" *International Studies Quarterly* 52, no. 3 (2008).
18. Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton: Princeton University Press, 1988).
19. Mahmood Mamdani, **Good Muslim, Bad Muslim** (New York: Pantheon Books, 2004).
20. Manuel Castells, *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age* (Cambridge: Polity Press, 2012).
21. Mark Duffield, **Global Governance and the New Wars** (London: Zed Books, 2001).
22. Mark Duffield, **Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security** (London: Zed Books, 2014).
23. Max Weber, *From Max Weber: Essays in Sociology*, H. H. Gerth & C. Wright Mills (trans. & eds.) (New York: Oxford University Press, 1946).
24. Noam Chomsky, **Pirates and Emperors, Old and New** (Chicago: Haymarket Books, 2015).
25. Olivier Roy, *Globalized Islam: The Search for a New Ummah* (New York: Columbia University Press, 2004).
26. Olivier Walther and Denis Retailié, "The Spaces of the Sahel: Geography and Mobility in Border Regions," **Journal of Borderlands Studies** 30, no. 1 (2015).
27. Omar Ashour, **The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements** (London: Routledge, 2009).
28. Paul Collier and Anke Hoeffler, "Greed and Grievance in Civil War," **Oxford Economic Papers** 56, no. 4 (2004).
29. Philippe Le Billon, *Wars of Plunder: Conflicts, Profits and the Politics of Resources* (New York: Columbia University Press, 2012).
30. Raymond Hinnebusch, **The International Politics of the Middle East** (Manchester: Manchester University Press, 2003)

31. Robert I. Rotberg, *When States Fail: Causes and Consequences* (Princeton: Princeton University Press, 2010).
32. Robert K. Merton, *Social Theory and Social Structure* (New York: Free Press, 1968)
33. Rotberg, R. I. (Ed.), **When states fail: Causes and consequences**, (USA: Princeton University Press, 2010).
34. Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968).
35. Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton: Princeton University Press, 1970).
36. Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (UN: UNDP, 2023). On; <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/rhlt-althwl-aly-alttrf-fy-afryqya-msarat-altjnyd-wfk-alartbat>
37. UNDP, *Preventing violent Extremism Through Promoting Inclusive Development, Tolerance, and Respect Diversity: A development response to addressing radicalization and violent extremism*, 2016
38. Wolfram Lacher, **Libya's Fragmentation** (London: I.B. Tauris, 2020).

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.